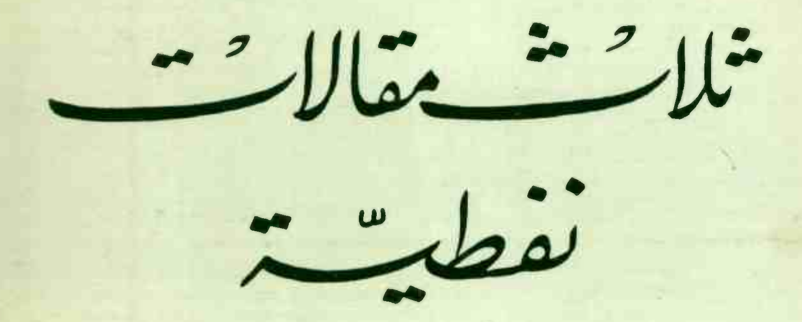
الهيئة القومية للبحث العلمي

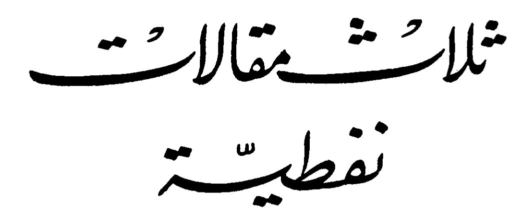


د. شكري غانم

خالد علي بورقيبة

ثلاث مقالات نفطية

الهيئة القومية للبحث العلمي



أوراق بحث
٥

د. شكري غانم

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الهيئة القومية للبحث العلمي
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية
طرابلس
ص . ب ٨٠٠٤

معهد الانماء العربي
بيروت
ص . ب ١٤/٥٣٠٠

مُقدّمة

يشهد سوق النفط الدولي تغيرات هيكلية تحدث لأول مرة منذ أجيال فمنذ انشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الاوبك) لم تواجه المنظمة ضغطا خارجيا أو داخليا بمثل هذه الشدة ورغم أنه يمكن ارجاع هذا الوضع الى ما يسمى « بالتخمة النفطية » التي بدأ العالم يشهدها منذ سنة (١٩٨٠ م) الا أن أسبابا متعددة هي التي أدت الى ظهور التخمة النفطية بما لها من أبعاد وحقائق أثرت وستؤثر على واقع ومستقبل الدول المصدرة للبترول بصورة خاصة وسوق النفط الدولي والوضع الاقتصادي العالمي .

فلقد كانت التوقعات في بداية السبعينات تشير الى أن صادرات الدول الاعضاء بمنظمة الاوبك ستبلغ في بداية الثمانينات حوالي (٣٥ مليون برميل) يوميا وبالفعل فان الطاقة الانتاجية لهذه الدول وصلت في السنوات الاخيرة الى هذا المستوى حيث تقدرها بتروليوم انتلجنس ويكلي (٣٤٫٤٣٥) مليون برميل يوميا[1] ولكن الانتاج قل عن ذلك بكثير اذ لم يزد عن ١٧٫٦ مليون برميل بكثير في مارس ١٩٨٢ م[2] .

---

١ ــ أنظر عالم النفط ، ٣ ابريل ١٩٨٢ .
٢ ــ عالم النفط ، ٢٢ مايو ١٩٨٢ .

ولقد كانت التوقعات تشير بعد تطورات أسعار النفط في (١٩٧٣ و ١٩٧٤ م) الى أن الاسعار ستصل مع بداية الثمانينات الى أكثر من خمسين دولارا للبرميل الواحد وقد تصل المائة دولار بحلول (١٩٨٥ م) • ولكن الذي حدث بعد سنة ١٩٨٠ م• هو هبوط الاسعار الاسمية في السوق الحرة الى ما دون الثلاثين دولارا[٣] •

أما القيمة الحقيقية للنفط فقد هبطت أكثر من ذلك بكثير •

ولعل أغرب الظواهر المسيطرة على سوق النفط الآن هي مخالفة الحكمة السائدة في علم الاقتصاد والتي مؤداها أن انخفاض السعر يؤدي حتما ـ في حالة المنافسة ومرونة الطلب الى زيادة الطلب لكن ما حدث خلال الربع الاول من هذه السنة هو انخفاض مستمر في السعر من ناحية حيث وصل في شهر مارس الى أدنى مستوى له منذ شهر مايو ١٩٧٩ واستمرار انخفاض الطلب من ناحية أخرى فرغم أن انتاج أوبك لم يتعدى (١٩٫٣) بكثير في يناير سنة ١٩٨٢ م وهو يقل كثيرا عن الطاقة الانتاجية وعن ما كانت تنتجه منظمة الاوبك والذي كان متوسطه سنة ١٩٧٩ م (٣٠٫٩٢٨) مليون برميل يوميا الا أن الاتجاه الهبوطي بدا أكثر وضوحا في الانتاج مع بداية هذه السنة فقد هبط في فبراير الى

٣ ـ وصل سعر الخام السعودي الخفيف (الخام الاشاري) الى ٢٨٫٩٠ دولار للبرميل في مارس سنة ١٩٨٢ م في حين كان السعر الرسمي (٣٤ دولار) أنظر نشرة الاوبك ، يونيو سنة ١٩٨٢ م ص ٣٨ •

(١٩٫٦) مليون برميـل وفي مارس وصل (١٧٫٦) مليون برميل ٠

ولا شك فان استمرار انخفاض السعر مع انخفاض الانتاج يعني انتفاء حالة المنافسة وانعدام تفاعل قوى العرض والطلب وعدم توفر المرونة في الطلب ، ورغم أن الكثير من المتتبعين للسوق النفطي الدولي يوافقون على عدم توفر حالة المنافسة فانهم يرجعون ذلك بصورة عامة الى ما يعتبرونه من سيطرة أوبك على السوق الدولي وعلى الاسعار حتى وان جاءت نتائج هذه السيطرة في غير صالح أوبك وأعضائها هذه المرة فانهم يذكرون أن ذلك أثبت أن دور أوبك في السوق الدولي ليس بالقوة التي يتحدث عنهـا البعض ٠

وما كان لمثل هذه الحالة أن تقع لولا ظروف تكاتفت جميعها فأنتجت وضعا متأزما ، ولم تكن هذه الظروف تلقائية فقد خطط لها منذ زمن ونفذت بدقة وكان من الممكن أن تظهر نتائجها قبل هذا الوقت ، لولا ظروف أخرى وقعت وما كانت في الحسبان مثل الثورة الايرانية والحرب العراقية الايرانية ٠

وجوهر المشكلة متعدد الجوانب فالارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط الذي حدث عقب حرب سنة ١٩٧٣ م وما تلى ذلك من أحداث كانت لها تأثيرات قوية على الاقتصاد الغربي وأدت الى حصول انتقال كبير في الثروة من الدول الغربية الى الدول المصدرة للنفط وكانت خشية الغرب هي حصول أزمات تؤدي الى انهيار النظام النقدي العالمي فيما لو لم يتمكن الغرب من ايجاد طريقة

لاعادة هذه الاموال اليه وبالفعل اتجه اهتمام الدول الغربية الى اعادة الارصدة المالية من البلاد النفطية الى الغرب كخطوة عاجلة ثم تخفيض الاعتماد على بترول الاوبك بصورة خاصة والسعي الى ايجاد مصادر بديلة للنفط وترشيد استهلاك الطاقة .

واحتاج اعادة الاموال الى الدول الغربية الى سياسات مالية ونقدية منها رفع سعر الفائدة كي يصبح الاستثمار في بنوك الغرب مغريا من الناحية الاسمية على الاقل وفي نفس الوقت هدف الى محاولة ايجاد توازن في الميزان التجاري مع الدول النفطية وتطلب هذا زيادة الصادرات اليها وخلق مصالح حقيقية أو مصطنعة كي تزيد الدول النفطية من وارداتها وكان أن زادت المشاريع غير الاقتصادية في البلاد النفطية كما زادت بشكل كبير صادرات الدول المتقدمة الى الدول النفطية من الاسلحة الغير مجديةفشكلت نزيفا مستمرا في الاقتصاد الوطني وعجزت عن تحقيق الاهداف المتوخاة منها .

ورغم أن انتقال الثروة كان كبيرا في السنوات الاولى الا أن خلق المصالح الغير حقيقية والمبالغ فيها جعل الميزان التجاري يسير في غير صالح الدول النفطية خلال مدة غير طويلة وذلك ليس فقط نتيجة لزيادة الواردات بل أيضا كنتيجة لزيادة الاسعار وانخفاض قيمة الدولار ونتيجة التوسع في خطط التنمية وظهور مشاكل الطاقة الاستيعابية .

ولعل أهم الخطوات التي اتخذت من قبل الدول الغربية لتحقيق أغراضها هو انشاء وكالة الطاقة الدولية سنة (١٩٧٤م).

ومنذ البداية اتنهجت هــذه الوكالة سياسة المراحل بداية بتخفيض معدل الزيادة في الاستهلاك أي العمل على أن تكون زيادة الاستهلاك تسير بمعدل أقل من السابق ثم ايقاف الزيادة أي بتثبيت الاستهلاك عند مستوياته أما الخطوة الثالثــة فهي تخفيض الاستهلاك كذلك فانه لمنع تكرار الارتباك الذي حصل في سنة (١٩٧٣ م) من حيث الارتفاع المفاجيء للاسعار سعت المنظمة الى خلق مخزون نفطي قصد تخفيض حدة أية أزمات قد تحدث نتيجة لتخفيض الانتاج أو مقاطعة بعض أو كل الدول المستهلكة لسبب أو لآخر كذلك هدفت الوكالة الى تشجيــع المصادر البديلة للنفط وبالفعل كان نجاح وكالة الطاقة في خطتها باهرا وكما خططت فان زيادة الاستهلاك انخفضت في المتوسط الى (١ر٢٪) في االفترة ما بين سنة (١٩٧٣ م) وسنة (١٩٧٩م٠) بعد أن كانت الزيادة قبل ذلك (٦ر٧٪) سنويا[١] ٠

وفي سنة (١٩٨٠ م) بدأ الاتجاه الهبوطي ، الاستهــلاك النفطي يتحقق لأول مرة حيث انخفض الاستهــلاك من (٦ر٤٨ مليون) برميل يوميا الى (٢ر٤٥) مليون برميل يوميا وانخفض الاستهلاك مرة أخرى في سنة (١٩٨١ م) الى حوالي (٤٠مليون) برميل يوميا[٢] ٠

---

(١) تقرير الامين العام السنوي السابع سنــة ١٩٨٠ م ، ص ٣٧ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الكويت ٠

(٢) C.R.U. ENERGY MONITOR. CRUDE OIL. DECEMBER 1981.

وبالاضافة الى انخفاض الاستهلاك فان توقف الدول الغربية عن بناء مخزون نفطي بعد أن حققت بعض الدول احتياطي يصل الى ١٢٠ يوما زاد من انخفاض الطلب .

ومما جعل المشكلة تتفاقم لدى الاوبك زيادة انتاج الدول غير الاعضاء فيها كبريطانيا والمكسيك والصين والاتحادالسوفيتي ذلك أن ارتفاع الاسعار قد جعل العديد من الآبار الحدية آبارا تجارية مربحة كما أن الهزة الاقتصادية التي شهدها العالم قللت أيضا من الاستهلاك .

ولقد وقعت الدول النفطية في موقف غريب اذ زادت انتاجها لملاقاة الطلب وزادت نتيجة لذلـك دخولها بصورة كبير وتميز تصرفها بقصر نظر واضح فرغم وضوح اعلانات النية التي تنشرها وكالة الطاقة من أن المخزون النفطي يتم بناؤه لمواجهة الطوارىء ورغم معرفتها المسبقة بأن الطلب أصبح يفوق الاستهلاك الا أنها زادت من انفاقها الكبير وأقامت مشاريع تكاد تكون خيالية استنزفت أموالها أو كادت وبذلك وضعت نفسها معرضة لأيـة ضربة قد توجهها الدول المستهلكة اليها .

وهذا ما حدث اذ لم تأت نهاية سنة (١٩٨٠ م) حتى بدأ الطلب يتناقص وبدأت الدول المستهلكة تتوقف عن شراء كميات للتخزين ، وزادت المشكلة حدة نتيجة قيام الدول الكبرى بعرض كميات من البترول المخزن لديها في الاسواق وذلك لاحداث المزيد من الهبوط في الطلب والانخفاض في الاسعار .

وأمام التخطيط الدقيق الذي اتبعته الدول المستهلكة بقيادة وكالة الطاقة الدولية كانت الخلافات شديدة بين الدول الاعضاء في منظمة الاوبك ومع هذا فقد برزت علامة ايجابية واحدة ، وذلك حينما اتفقت الدول المنتجة في اجتماع عقد في فيينا في ١٩ و ٢٠ مارس سنة (١٩٨٢ م) ولأول مرة في تاريخها على تحديد الانتاج ، وذلك سعيا لمنع حدوث المزيد من تدهور الاسعار ، ذلك أن الدول المنتجة وجدت نفسها في مؤتمر الاوبك أمام أمرين اما تخفيض الانتاج لمنع المزيد من تدهور الاسعار والسعي الى رفعها من جديد الى مستواها الرسمي التي انخفضت عنه أو تخفيض الاسعار ولكن الامر الذي كان واضحا منذ البداية هو أن تخفيض الانتاج لن يؤدي الى زيادة الطلب في المدى القصير على الاقل وذلك لقلة المرونة من جهة ولقيام الدول المستهلكة بعرض جزء من مخزونها النفطي في السوق من جهة أخرى ، لذلك اختار المنتجون تحديد الانتاج ولقد كان لهذا الاجراء آثاره الطيبة في منع حصول المزيد من التدهور في أسعار الاوبك اذ أن الاسعار سجلت ارتفاعا في سوق المبيعات الفورية خلال شهر أبريل سنة ١٩٨٢ م. الا أنها لم تصل الى مستوى الاسعار الرسمية والتي هي (٣٤) دولارا للبرميل بالنسبة للخام الاشاري وهو السعودي الخفيف. كذلك فان شهري مايو ويونيو بدأت تشهد عودة الى الاتجاه الهبوطي للاسعار مرة أخرى .

ان ما يحدث الآن في واقع الامر هو مجابهة كاملة في سوق النفط الدولي بين المنتجين وخصوصا أعضاء الاوبك وبين المستهلكين وخصوصا الدول المتقدمة صناعيا .

ولقد استطاع المنتجون عن طريق الاوبك تحقيق ارتفاع في الاسعار سنة ١٩٧٣ م• وسنة ١٩٧٤ م• بعد حرب سنة ١٩٧٣ م• واستطاعوا تعزيز هذه النتائج سنة ١٩٧٩ م• نتيجة قيـام الثورة الايرانية وتوقف صادرات ايران ولم تقتصر انتصارات الدول المنتجة على رفع الاسعار أو الانتقـال الضخم لرؤوس الاموال اليها أو أن بعضها أصبح قوة مالية مؤثرة في السوق النقـدي الدولي وفي المنظمات النقدية العالمية ولكن تعداها الى محاولة استعمال النفط كسلاح سياسي في معركة المصير •

ولكن المنتجين كانوا قصيري نظـر اذ أخذتهم نشوة الانتصار فأنفقوا معظم أموالهم في مشاريع غير اقتصادية ولم يهتموا كثيرا بمحاولة سبر أغـوار المستقبل واتخاذ الاحتياطات لمواجهة أية احتمالات لتغير ظروف السوق •

وفي نفس الوقت كانت الدول المستهلكـة تخطط التخطيط العلمي للخروج من أزمتها من جهة ولارجاع ميزان القوة لصالحهم ولم يمض وقت طويل حتى نجحت جهود الدول المتقدمة ووجدت الدول المنتجة نفسهـا تجابه سوقا نفطيا تتردى فيه الاسعـار وبالاضافة الى انخفاض الاسعار كان عليهم أيضا تخفيض الانتاج الامر الذي سبب انخفاضا كبيرا في دخولهم من العملة الصعبة ومع انخفاض دخولهم بدأت قوتهم السياسية في الأفول وكانت اسرائيل أول المتربصين بهذه الفرصة وما ان سنحت حتى قامت بهجومها على لبنان سعيا للقضاء على المقاومة الفلسطينية واكتشفت الدول العربية النفطية أن أموالها أنفقت على أسلحة غير صالحة لمقاومة

العدوان الاسرائيلي وأن تحالفها مع القوى العظمى لم يمكنها من التأثير على تلك القوى لتساعدها في دحر العدو الصهيوني بل على العكس جعل القوى العظمى هي المؤثرة عليها اقتصاديا وسياسيا .

ان الوضع الذي وصلت اليه العديد من الدول النفطية يعكس نتائج غطرسة الثروة المؤقتة تلك الثروة التي لم تكن نتائج عمل حقيقي قدر ما هي هبة من الطبيعة وعكس نتائج النشوة المفتعلة لانتصارات وهمية ذلك أنه ما ان زادت دخول الدول النفطية حتى نست أو تناست التخطيط العلمي وتحولت الى الانفاق الكبير والذي هدف الى الدعاية والمظاهر وليس الى الانتاج الحقيقي الاقتصادي السليم وها هو الدخل من النفط بدأ ينضب كمورد ويضعف كسلاح ولعلها آخر فرصة لتصحيح الاوضاع الاقتصادية واعتماد التخطيط العلمي السليم وجعل الأولوية للاعتبارات الاقتصادية في اقامة المشاريع .

لقد اخترت هذه المقالات الثلاثة علّها تسلط بعض الاضواء على الجوانب المتعلقة بواقع الصناعة النفطية في العالم العربي وتسويق النفط العربي وعلاقات الدول المصدرة بالدول المستهلكة للبترول وعلها تخلق اهتماما بهذه المواضيع وما توفيقي الا بالله ...

الدكتور : شكري غانم

طرابلس يوليو ١٩٨٢

تسويق النّفط العربي

بحث ألقي في دورة أساسيّات النفط والغاز التي عقدتها

منظمة الدّول العربيّة المصدّرة للنفط / الكويت

يمكن تقسيم صناعة النفط الى أقسام رئيسية أربعة ابتداء :

بالانتــاج :

الذي يشمــل فيما يشمل عمليات الاستكشــاف والتنقيب والتطوير ، وقد أملت وجود هذه المراحل السابقة للانتاج كون النفط يوجد في مكامن في البحر ، أو في اليابسة يتعين الاستشعار بوجودها ، ثم التنقيب عنها قبل التمكن من انتاجها .

النقــل :

وبعد استخراج النفط من مكامنه يتعين نقله برا أو بحرا الى مراكز التكرير والاستهلاك وقد زاد من أهمية هذه المرحلة أن الطبيعة جعلت فيما جعلت توفر هذه المادة الهامة في غير مناطق استهلاكها الرئيسية ــ ويمكن اعتبار الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة استثناء لهذه القاعدة .

التكريــر :

ومن سمات هذه المادة هو عدم استعمالها في الصورة التي توجد فيها عند استخراجها ولا بد من احداث تغيرات أساسية فيها قبل اعدادها للاستهلاك النهائي .

التسويـق :

وبالاضافة الى العمليات الثلاثة السابقة فان أية سلطة منتجة لا بد لها من مستهلك نهائي ، ولا بد لهـا تبعا لذلك من نظام تسويق يوصل هـذه السلعة من المنتج الى المستهلـك ، وهذا يستلزم البيع والتوزيع ومعرفة حاجات المستهلك للتخطيط لانتاجها والنفط يسوق أكثر من مرة فهو يسوق خاما ، ويسوق على هيئة منتجات مكررة ، وقد يتم تبادله أكثر من مرة في كل حالة .

ولكل هذه العمليات الاربعة جوانبها الفنية والاقتصادية ، فالجوانب الفنية تشمل البحوث السيزمية وأنواع المسوح المختلفة ومد الانابيب وبناء السفن ومعامل التكرير ومحطات التسويـق ومراكزه ، والجوانب الاقتصادية تحتم أن تكون الكميات المكتشفة تجارية الطبيعة بحيث يؤمل منها ليس فقط تغطية نفقات انتاجها ونقلها وتكريرها وتسويقها بل أيضا تحقيق عائد مناسب يكفل استمرارية الصناعة وجدية البحث عن المزيد من المصادر .

وما يعنينا في هذه المحاضرة هو موضوع التسويق وبصورة خاصة تسويق النفط وبصورة أخص تسويق النفط الخـام العربي .

ولعله قبل الدخول في الموضوع يتعين الحديث عن السوق ومفهومه فالسوق في المفهوم الاقتصادي ، هو الوسيلة التي يتم عن طريقها لقاء رغبات البائعين والمشترين لسلعة معينة ونتيجة لذلك يتم فيها تحديد السعر . ويجري دائما نقاش حول دور

السوق في تحديد السعر ، فهل السوق هو الذي يحدد السعر مباشرة أم أن ما أسماه آدم سميث باليد الخفية هو الذي يفعل ذلك ، أو أن الذي يحدد السعر هو أيدي الكارتلات والحكومات الواضحة والواضحة جدا ودور السوق ينحصر عندئذ في قبول أو رفض هذا السعر أو ذاك . وفي جميع الاحوال فان قرارات اليد الخفية تعتبر مقبولة من السوق في حين أن قرارات الايدي الظاهرة تعتبر مفروضة على السوق فرضا .

وفي السوق يتم الاتصال بين من يرغب في بيع سلعة معينة ومن يسعى لشرائها وفيه تلتقي / نتيجة لذلك / قوى العرض والطلب وما ورائهما لترسم الخط النهائي لوضع السلعة وقيمتها وليس بالضرورة أن يتحدد السوق مكان معين ليكون سوقا في المفهوم الاقتصادي وعن طريق السوق لا يتحدد السعر فقط بل يتحدد أيضا الاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج المختلفة . وتختلف الاسواق في طبيعتها ، ولذلك فانه لمعرفة سوق أية سلعة يجب النظر دائما الى عدد الباعة والمشترين والحواجز على دخولهم ان وجدت واختلاف السلع وامكانية الاحلال والاستبدال ودرجة التكامل في عملية انتاج السلع ، ويعرض السعر عادة من البائع ليكون عمل قبول أو رفض من المشتري ، ويعتمد القبول والرفض على قوة التفاوض الناتجة عن أوضاع العرض والطلب والمرونة . وسوق النفط ليس استثناء من الاسواق الاخرى فرغم أنه لايوجد مكان معين للقاء بين الباعة والمشترين وليس محددا في بلد معين الا أنه نظام يتم عن طريق اللقاء بين رغبات المنتجين والمستهلكين لهذه المادة .

وكما هو قائم الآن فان هناك مناطق بيع رئيسية ، ومناطق شراء رئيسية ، فمناطق البيع الرئيسية هي منطقة الخليج وأهم الدول فيها من حيث الانتاج ، هي ، السعودية ، وايران ،والكويت والعراق • والامارا ت• ومنطقة شمال أفريقيا (ليبيا والجزائر) ونيجيريا ومنطقة الكاريبي وأهـم مراكزها فنزويلا ، ثم منطقة جنوب شرق آسيا ومركزها الوحيد أندونيسيا أما مناطق الشراء الرئيسية ، فهي ، الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، واليابان •

ورغم اختلاف المناطق في الانتاج والاستهلاك ورغم الاوضاع الجغرافية ، فان السوق النفطي مرتبط ببعضه ارتباطا وثيقا ويتمتع بحساسية بالغة ، فما يجري في منطقة من هذه المناطق يؤثر وبسرعة في المناطق الاخرى ، ان أقرب تشبيه له هو الأواني المستطرقة فما يحصل في احدى الانابيب من زيادة أو نقص في السوائل يحدث أثره في جميع الانابيب •

فمثلا نجد أن السوق الطبيعي لنفط الكاريبي هو الولايات المتحدة ، ولكن النفط الافريقي يعمل كقوة مكملة لاستهلاك السوق الامريكي ، وفي نفس الوقت كقوة رابطة بين السـوق الامريكي والسوق الأوروبي، والذي ينغذى بنفط الشرق الاوسط بالاضافة الى الخامات الافريقية ، ويقـوم نفط الشرق الاوسط بربط سوق اليابان بالسوق العالمي الذي يقوم فيها بدور مكمل وموازن لنفط أندونيسيا ، ونتيجة لكل هذا يصبح سوق النفط العالمي واحدا مترابطا ولهذا الترابط تأثيره وأهميته في تحديد السعر •

ومن المهم أيضا لدراسة سوق النفط معرفة مرونة الطلب لهذه السلعة تجاه تغيرات السعر ، وفكرة المرونة في المفهوم الاقتصادي مبنية من أساسها على أساس أن أي تغير في سعر السلعة قد يحدث تغيرا في الطلب عليها • فاذا زاد سعر السلعة ونقصت كنتيجة لهذه الكمية المطلوبة بنسبة أعلى من نسبة الزيادة في السعر ، اعتبر الطلب كثير المرونة بالنسبة للسعر واذا كانت النتيجة هو نقص الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة الزيادة في السعر اعتبر الطلب قليل المرونة بالنسبة للسعر ، وتحسب نسبة المرونة كما يلي :

$$\frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

وبالنسبة للنفط فان مرونة الطلب بالنسبة للسعر قليلة ، أي أن نسبة التغيرات التي تحدث على سعر النفط لا تؤدي الى تغير الكمية المطلوبة بنفس النسبة ، ولذلك أسباب عديدة : أهمها ، أن الطلب على النفط هو طلب مشتق ، لذلك فان الانتقال الى بديل ــ حتى ولو توفر ــ يستلزم تغييرات أساسية في المصانع والآلات والمركبات، وهذا بدوره يتطلب استثمارات ضخمة ناهيك عن الوقت والجهد •

والمثال واضح عن ضرورة مرونة الطلب بالنسبة لسعر النفط هو ما نتج عن ارتفاع أسعار النفط في أواخر ١٩٧٣ م ، وأوائل ١٩٧٤ م ، ذلك أنه بالرغم من أن الاسعار ارتفعت بنسبة تقرب

من ٤٠٠٪[١] ، الا أن ذلك لم يؤد الا الى تناقص الطلب على النفط سنة ١٩٧٤ م ، بنسبة ٩ر١٪ ، مع سنة ١٩٧٥ م ، بنسبة ١٪ ، فقط[٢] .

وللدول العربية المصدرة للنفط وضع هام في الصناعةالنفطية الدولية فهي تنتج ما يزيد على ٣٠٪ ، من انتاج العالم وقد بلغ الانتاج (ما يقرب من ٢٠ مليون برميل يوميا) ويتم تسويق النفط العربي الى دول مختلفة فبينما يشترى جزء كبير من النفط العربي في الاتجاه الى أوروبا نجد أن نسبة هامة هو نفط شمال افريقيا يتجه الى الولايات المتحدة في حين تسد الكويت والسعودية والامارات معظم حاجة اليابان من النفط الخام حسب الجدول الآتي :[٣]

البلد	الصادرات اليومية بالبرميل	الصادرات الى الولايات المتحدة	الصادرات الى أوروبا الغربية	الصادرات الى اليابان
الجزائر	٩٤٤ر٤	٤٤٨ر٣	٤٤٠ر٦	—
ليبيا	١ر٨٤٦ر٦	٤٩٦ر١	١ر١٣٦ر٠	٣٦ر٨

←

(١) ارتفعت أسعار الخام العربي الخفيف وهو الذي أصبح فيما بعد الخام الاشاري للدول المصدرة للنفط من ٠١ر٣ دولار في أول أكتوبر ٧٣ م الى ٦٥ر١١ دولارا في يناير ٧٤ م ، أنظر النشرة الاحصائية السنوية للاوبيك لسنة ١٩٧٦ م ص ١٢٥ ــ ١٢٦ .

(٢) أنظر تقرير الامين العام السنوي الثالث ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، نوفمبر ٧٦ م ص ٢٠ .

(٣) نشرة الاحصائية السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط ، ص ٦٢ ــ ٧١ .

→

العراق	٢ر٠٩٠رـ	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة	غيرمتوفرة
الكويت	٩ر٧٩٠ر١	٧ر١١	٩ر٧٢٤	٧ر٤١١
قطر	٦ر٤٨٦		٢ر٢٦٨	٨ر٩٠
السعودية	٨ر٠٣١ر٨	٢ر٣٨٣	٨ر٤٦٦ر٣	١ر٥٤٣ر١
الامارات	٤ر٥٨٢ر١	١ر٢٢٠	٨ر٦٥٥	٦ر٥٢٤

وحينما كانت الشركات الكبرى هي المسيطرة على النفط العالمي، بما في ذلك النفط العربي حيث كانت تقوم بعمليات الانتاج ونقل النفط الى الشواطىء ومنها الى سفنها ثم الى معامل تكريرها فمحطات تسويقها ومراكز بيعها للمستهلكين ، حينئذ كان السوق وقواه والسعر ومحدداته طلاسم بالنسبة للمنتجين •

ومرت الاسعار بمراحل مختلفة ، فمنذ اكتشاف النفط لأول مرة سنة ١٨٦٠ ، عانت الصناعة من تقلبات مستمرة للسعر وقد ارتفع السعر أحيانا فوصل الى ٢٠ دولارا للبرميل ثم هبط أحيانا آخرى ليصل الى عشرة سنتات للبرميل ، ولكن هذا التذبذب لم يدم طويلا اذ تمكن جون د• روكتلر من السيطرة على ٩٥٪ من طاقة التكرير في الولايات المتحدة تلك العملية التي كان يسميها « جبل طارق الصناعة النفطية » وأصبح محتكرا لشراء الخام وبيع المنتجات ، وقد أدى هذا الوضع الى تثبيت الاسعار ووضع حد المتقلبات في السعر ، وكانت الشركات كلما اكتشفت نفطا في حقل جديد أو قامت بتكرير نفط معين أعلنت عن أسعار تستعد بموجبها للبيع لمن يرغب ، وأصبح يطلق على هذا السعر ، السعر المعلن •

وبعد سنة ١٩٤٨ ، اكتسب السعر المعلن أهمية كبرى عندما عدلت فنزويلا اتفاقيات امتيازاتها مع شركات النفط بحيث أصبح دخل الحكومة مرتبطا بالسعر بعد أن كان عبارة عن اتاوة (٤ شلنات ذهب عن كل طن تقريبا) • ووفقا لتلك الترتيبات فقد أصبح مبدأ تقاسم الارباح هو أساس احتساب دخول الدول المصدرة من النفط ، واعتمد السعر المعلن كأساس لاحتساب الدخل ومن ثم الارباح • وبسرعة تم تطبيق هذه الترتيبات في الدول العربية والتي كانت منتجة للنفط في ذلك الوقت • ولتخفض الشركات مدفوعاتها الى الدول قامت بتخفيض الاسعار المعلنة سنة ٥٨ مع سنة ٥٩ ، الامر الذي أدى الى التشاور بين المنتجين في محاولة لاتخاذ اجراء جماعي لمواجهة موقف الشركات ، وعندما قامت هذه الشركات بتخيفض الاسعار مرة أخرى في أغسطس سنة ١٩٦٠ ، ردت الدول المنتجة بانشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) ، كتعبير عن تصميم الدول الاعضاء على أنها قررت عدم الصمت في مواجهة تصرفات الشركات في تعديل أسعار النفط •

ويمكن القول باختصار شديد أن منظمة الأوبك استطاعت أن تمنع المزيد من الهبوط في القيمة الاسمية للاسعار المعلنة لخامات الدول المصدرة ، وفي النهاية تمكنت هذه الدول من رفع هذه القيمة الاسمية عندما تم تصحيح الاسعار المعلنة للخامات الليبية سنة ١٩٧٠ ، وعندما تم توقيع اتفاقية طهران وطرابلس لرفع أسعار

---

(١) Succari, Owais Rikalsi International Petroleum Market Universite Catholique de louvain 1968, p. 83.

الخام في جميع الدول المصدرة سنة ١٩٧١ ، ثم رفع الاسعار كنتيجة للتعويض عن انخفاض الدولار سنة ١٩٧٢ ، ثم نتيجة لحرب رمضان سنة ١٩٧٣ ، مع سنة ١٩٧٤ .

وكانت شركات النفط الكبرى تدعي دائما بأن الاسعارالمعلنة ليست هي الاسعار المحققة نتيجة للمبيعات الفعلية ، ذلك أن هذه الاسعار لا يتم التوصل اليهـا عن طريق السوق ونتيجة لالتقاء منحنيات العرض والطلب بل هي مجرد أرقام يتم تبادل النفط الخام بين الشركات الكبرى وفروعها ، ويتم تحديدها للتحكم في أرباح فروع تلك الشركات وفقا لوضع الضرائب والالتزامات الاخرى ، فاذا كانت الضرائب المفروضة في بلاد التكرير مرتفعة أو هناك اعانات للتكرير أظهرت الشركات نتائج أعمال التكرير سلبية أو شبه سلبية واذا كانت دولة أخرى بها جزء من نشـاط الشركة وضرائبها قليلة رفعت الشركة أرباحها فيها ويتم كل ذلك عن طريق التحكم في تكلفة الخام والتكرير .

كما كانت الشركات تصر على أن الاسعار المحققة هي أقـل بكثير من الاسعار المعلنة ذلك أن عمليات البيع الفعلية تستوجب منح تخفيضات كبيرة من السعر المعلن ، ويختلف حجم هـذه التخفيضات وفقا لحالة السوق في تلك الفترة من ناحية وحالة العرض والطلب والوضع المالي للشركات البائعة من ناحية أخرى . ذلك أن بعض الشركات المستقلة هي في حاجة مستمرة الى سيولة نقدية مما يضطرها الى منح تخفيضات كبيرة ، كذلك فان طبيعة العقود بما في ذلك مدتها أو حجم التبادل ونوع التعامل ، كل

هذه الامور التي تلعب دورا هاما في تحديد السعر المحقق والذي يختلف عن السعر المعلن .

وكانت الشركات ترفض الاعتراف بأنه حتى في حالات وجود نقص في العرض فانه يمكن أن تبيع الخام بالسعر المعلن أو أعلى منه ، وعلى العكس من ذلك تروج هذه الشركات كلمة شاعت في عالم الصناعة النفطية بأن المغفلين وفروع الشركات الكبيرة فقط هم الوحيدون الذين يشترون النفط الخام وفقا للسعر المعلن .

وتذهب الشركات الكبرى الى أبعد من ذلك فهي تدعي بأنه ليست الشركات الكبرى فقط هي التي تعجز عن بيع النفط الخام بالسعر المعلن بل أيضا الشركات الكبرى نفسها تمنح تخفيضات كبيرة من الاسعار المعلنة ، ولقد كانت الشركات الكبرى تعلن دائما أن سوق النفط الدولي هو سوق تنافس خاضع لكافة أشكال المنافسة .

وبطبيعة الحال فان هذا بعيد عن الواقع ، فالمنافسة الكاملة ليست موجودة في معظم الصناعات ، وأقرب الاسواق اليها هو سوق الاوراق المالية وأسواق الصرف حيث يكاد يتحقق عنصر المعرفة الكاملة بالسوق وهو عنصر ضروري لتحقيق المنافسة الكاملة ، أما المنافسة المجردة فهي تشترط أساسا عدة اشتراطات منها :

١) تماثل السلعة ، وهذا الشرط متوفر الى حد كبير في سوق النفط العالمي رغم أن مختلف الخامات تختلف في

درجة كثافتها ونسبة الشمع والكبريت فيها ، ولكن هذه الفوارق هي بسيطة نسبيا ويمكن أخذها بالاعتبار عند تقييم مختلف الخامات •

٢) وجود عدد كبير من البائعين والمشترين وأن يكون كل منتج هو من الصغر بحيث لا يستطيع أن يؤثر كثيرا في السوق ، ونجد أن هذا الشرط لا ينطبق على سوق النفط ، ذلك أن المنتجين المهيمنين على السوق هم قلة سواء حينما كان المسيطر هو الأخوات السبع أو الدول المنتجة •

٣) حرية الدخول والخروج وسهولة ذلك • وهذا شرط منطقي في صناعة النفط فصناعة النفط تتميز بصعوبة الدخول اليها وصعوبة الخروج منها[١] ، وذلك بسبب الحاجة الى الاستثمارات الضخمة التي تتطلبها هذه الصناعة بصورة خاصة •

٤) غياب القيود المصطنعة وهذا الشرط أيضا غير متوفر في صناعة النفط الدولية فاجراءات الحفاظ على الثروة النفطية وتقنين الانتاج في الولايات المتحدة قد جعلت من الانتاج الامريكي أقل كثيرا من المستوى الذي كان

---

(١) Charles Kindelberger. Terms of Trade, The Technology press of M. I. T. New York. 1956 p. 128.

يمكن أن يصل اليه[2] في غياب مثل تلك القيود • فكل هذه القوانين موجودة في العديد من الدول المنتجة •

وبالرغم من أن صناعة النفط ليست صناعة تنافسية فانها ليست أيضا صناعة احتكارية باستثناء روسيا وسوريا والصين والمكسيك •

ولعل أكثر الاوصاف العلمية الاقتصادية قربا من سوق النفط الدولي ، هو المنافسة غير الكاملة حيث يسيطر عدد قليل من البائعين على جانب البيع في السوق ، فالشركات النفطية كانت تسيطر على جانب شراء الخام وتكريره ، وبيع المنتجات فمن هذه الشركات الاخوات السبع التي كانت تملك سنة ١٩٦٤ ، ١٨ر٥٪ من الانتاج ، مع العالمي ٦٥٪ من معامل التكرير مع ٦٠ر٢٪ من التسويق[1] •

ورغم أن أهميتها قلت نسبيا فهي لا زالت مهمة للغاية ففي سنة ١٩٦٨ ، كانت :

٧٨٪ انتاج

٦١٪ تكرير

٥٦٪ تسويق

---

(١) Charles Isawn and Mohambed Yeganeh, The Economics of Middle Ecestern oil, New York, praeger, 1962. p. 60.

(٢) Shell Seminar on oil offecies shell conter London 1971, PP. B2 - B3.

وفي سنة ١٩٧٢ :

٧٣٪ انتاج

٥٦٪ تكرير

٥٤٪ تسويق

وفي سنة ١٩٧٥ :

٣٠٪ انتاج

٤٧٪ تكرير

٤٥٪ تسويق[٢]

وكان السبب في انحسار الشركات هو دخول المستغلين وظهور الاشكال الجديدة من التعاقد ، من مشاركة وتملك .. الخ ..

وكما ذكرنا فان هذه الشركات تنظم عمليات بيع وشراء الخام بينها وبين الشركات المملوكة لها بطريقة تجعل السعر لا يعني كثيرا، فالسياسة الاساسية هي سياسة الشركات ورغبتها في تقليل أو تضخيم أرباح شركة من الشركات ، ولعل الضرائب هي أهم العوامل المحددة . وقد تلعب الامور السياسية وقوانين تحويل العملة دورا آخر مهما أيضا . ويتم تبادل النفط أيضا بين الشركات الكبرى بعضها البعض ، ومثل هذه العمليات أيضا لم تكن

---

(٢) عالم النفط ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٧ م ص ٧ .

تحكمها ظروف السوق الراهنة بل تخضع لاعتبارات كثيرة تؤثر في السوق في المدى الطويل • ذلك أن الشركة التي تبيع الخام وتلك التي تشتريه تنظران الى المحصلة النهائية لهذه العمليات باعتبار أن الطلب على الخام هو طلب مشتق • فالشركة البائعة مهما توفر لها من خام لن تبيعه بسعر منخفض يمكن من منافستها، ولن تقبل الشركة المشترية شراءه بسعر عال لا يمكنها من البقاء في السوق ، كذلك فان الشركات التي يتوفر لديها فائض تحاول دائما أن ترضي الشركات العطشى وتوفر لها الخام حتى تحول دون دفعها الى بذل جهود كبيرة في التنقيب والبحث عن مصادر جديدة ، ذلك أن هـذا يؤدي الى احتمال اكتشاف نفط جديد يؤثر بدوره في العرض العالمي ويؤثر تبعا لذلك على السوق ، ومن فيه من جميع الشركات •

وباختصار فانه لم يكن ينظر الى الخام على اعتبار أنه مـادة عادية يتم التعامل والتبادل فيها وفقا لمقتضيات العرض والطلب ، بل انها مادة استراتيجية تحكمها الاعتبارات المختلفة والاقتصادية التي لا تشكل سوى جزء منها •

وفيما بينها تتصرف الشركات بطريقة غاية في التعقيد حتى تحقق رغبة المجموعة من التحكم في السوق واملاء الاسعار قصد تحقيق أقصى الارباح في المدى الطويل ، ومن أمثال الطرق المتبعة الملكية المشتركة لعقود الامتياز واتفاقيات التسويق • فعن طريق الملكية المشتركة تجمعت الشركات الكبرى وتملكت بعد صراع وتفاوض الكونسورتيوم في ايران ، وبه سيطرت الى مدة قريبة

على كامل انتاج ايران من النفط الخام ، وتملكت أرامكو التي كانت المنتج الوحيد في السعوديــة وشركة نفط العراق وشركة النفط القطرية وشركة نفط البحرين • ولقد تأثرت بطبيعة الحال الملكية المشتركة لعقود الامتياز بعد ما حصل في السنوات الاخيرة من قيام بعض الدول من المشاركة والتأميم والتملك الخ •

وكذلك فانه عن طريق اتفاقيات التسويق والتي ابتدأت أساسا بعد حرب السعر التي نشبت سنة ١٩٢٦ ، في الهند بين شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرس وشركة شل • ولقد شعرت شركات النفط الكبرى آنئذ بخطورة حروب الاسعار التي تنشب بينها وخشيت انتشارها في السوق العالمي ، وقد انتهت الحرب بتوقيع اتفاقية سنـــة ١٩٢٨ ، بين الشركتين المعنيتين وشركـــة النفط البريطانية تم بموجبها تقسيم السوق الهندية[١] •

وفي نفس السنة تم الوصول الى أول اتفاقية في سوق النفط الدولي تهدف الى الحد من التنافس بين الشركات الكبرى وقد وقعت تلك الاتفاقية في سبتمبر سنة ١٩٢٨ ، وعرفت باسم اتفاقية اشناكاري ، وقد كتمت هذه الاتفاقية بصورة بالغة السرية ، وقد جاء في ديباجة الاتفاقية ، بأن « المنافسة أدت الى مبالغة كبيرة في الانتاج • واعترافا بهذا ، فالاقتصاد في الانتاج يجب أن ينفــذ والانتاج الزائد عن الحاجة يجب أن يلغى » • وقد وقعت هذه

---

(١) Federal Trade Commesion, The International Petroleum Cartel, Washington D.C.U.S. Comernment Prenting Office, 1952 - p. 190.

الاتفاقية أسو ستاندارد أوف نيوجرس وشركة شل وشركة النفط البريطانية الفارسية ، وفي غضون سنة انضمت الى هذه الاتفاقية كل من شركة جلف وشركة سوكوني فاكيوم وشركة أتلانتيك وشركة تكساس .

ومن هذه الاتفاقيات أيضا مذكرة تم توقيعها في يناير سنة ١٩٣٠ ، بين شركة شل وشركة ستاندارد أويل أوف نيوجرس ، وشركة النفط البريطانية الايرانية ، اتفق فيها على أن تعمل هذه الشركات الثلاثة وكأنها شركة واحدة في مواجهة مشاكل النفط العالمية ويكون ذلك عن طريق عقد اتفاقيات بينها وبين الشركات الاخرى خاصة بالتسويق وتحديد الانتاج .

وفي السنوات الاخيرة نجد مثلا آخر لاتفاقيات التسويق في الاتفاقية التي تم توقيعها بين شركات النفط العالمية العاملة في ليبيا وذلك بغية اتخاذ موقف موحد ضد ليبيا ، وقد وقعت هذه الاتفاقية في لندن يوم ١٥ يناير ١٩٧١ م ، ولكنها حفظت سرا بين الشركات ، حتى دب خلاف بين شركتي نلسون نيكرهنت وموبيل أويل أدى بهما الى المحكمة ، وهناك تم افتضاح أمر هذه الاتفاقية يوم ٢٦ ابريل سنة ١٩٧٤[1] .

وقد استطاعت الشركات الكبرى أن تحمي أسرارها ولكن بدخول الشركات المستقلة وظهور عقود المشاركة واكتشاف

---

(١) بترولیوم انتلجنسوتیل ملحق خاص ٦ مایو سنة ١٩٧٤ ، ص ١٣ ـ ١٦ .

الشركات الأصغر وشركات المشاركة للنفط بدأت الحجب ترتفع تدريجيا عن طلسم السوق والسعر •

فالشركات الصغرى اضطرت لمنح تخفيضات للحصول على أسواق وكان عليها أن تدافع عن قراراتها للدول المنتجة ، كذلك فان قيام بعض الدول باستلام جزء من انتاج النفط عينا ان هي رغبت في ذلك ، وأعطت عقود المشاركة والتملك الحق في جزء كبير من النفط ليكون تحت تصرف الدول المنتجة ، الا أن هذه الدول قد أعطت حق أولوية شراء كامل الكميات المنتجة للشركات العاملة ، وكانت البداية الحقيقية لدخول الدول مباشرة لميدان التسويق هو ما حدث في نهاية سنة ١٩٧٣ ، وبداية سنة ١٩٧٤ •

وفي البداية وكنتيجة لحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، اتفقت الدول العربية المنتجة على تخفيض انتاجها وفي أقل من شهر انخفض انتاج الدول العربية من النفط حوالي ٣٠٪ ، وقد أدى هذا الى فزع شديد في سوق النفط العالمي وارتفاع الاسعار المحققة الى ٢٠ دولارا للبرميل بالنسبة للنفط الليبي و ١٧٫٣٧ دولارا للنفط الايراني[٢] ، وارتفت أيضا الاسعار المعلنة للخام السعودي الخفيف من ٣٫٠١١ دولار للبرميل في أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، الى ١١٫٦٥ دولار للبرميل في يناير سنة ١٩٧٤ ، وأهم من هذا كله أصبحت الحكومات هي التي تحدد الاسعار ولم يعد للشركات قول في ذلك سوى الرفض أو القبول •

---

(٢) Petroleum Intelligence weekly January 21, 1973 & December 24, 1974.

وفي البداية كانت فترة ارتباك في السوق العالمي وعندما رفع الحظر وألغيت تخفيضات الانتاج نظمت الدول المستوردة صفوفها وسياستها انحسرت السوق وانحسرت الاسعار أيضا • ووجدت الدول المصدرة نفسهـــا أمام كميات كبيرة ومتزايدة من النفط تستوجب البيع وكان عليها أن تكتشف أسرار السوق وتسبر أغواره ، ولقد كانت هذه في حد ذاتها تجربة محفوفة بالمخاطر ومليئة بالمخاوف بالاضافة الى كونها بالغة الاثارة ، وكان ولا يزال الطريق الوحيد للتغلب على هذه المخاوف والمخاطر هو اعتماد أسلوب التجربة والخطأ ، وهذا ما كان فعلا •

وفي مسيرة هذه الدول بدأت تتبين العديد من المشاكل وتظهر الاخطاء وبعض هذه المشاكل وتلك الاخطاء ، اقتصادية وأخـــرى قانونية وثالثة ادارية وتنظيمية وكل هذه ساهمت في رسم صورة سوق النفط العربي وتجارته •

وعقد البيع هو أساس التعامل ، لكن العديد من الدول العربية تعتبر هذا العقد سرا مكيناً ، بل ان هناك اتجاها بدأ يبرز عند بعض الدول وهو احاطة وجهة صادراتها بالسرية ، فالعراق مثـــلا بدأت في السنوات الاخيرة تنشر بيانات اجمالية عن صادراتها وترفض تبيين وجهة هذه الصادرات على وجه التحديد •

ورغم كل هذا فمن البيانات التي بدأت تتضح تتبين أمـــور هامة تشكل هيكل هذه العقود :

المـدة :

فمن ناحية المدة اختفت عمليا العقود الطويلة الأجل لتحل محلها عقود قصيرة الأجل رغم تسميتها أحيانا بعقود طويلة الأجل، وفي أحيان أخرى تسمى العقود الدائمة ، ذلك أنه بعد يناير سنة ١٩٧٤ ، اتفقت منظمة الأوبيك على اعادة النظر في أسعارهـا كل ثلاثة أشهر ، ثم بعد ذلك أصبحت تعيد النظر في الاسعار كل ستة أشهر ، وتتيجة لذلك فانه حتى اذا ما نص على مدة سريان العقد لمدة أطول فان سعر الخام قابل للتغير كلما قررت منظمة الدول المصدرة ذلك .

فمثلا توقع بعض الدول مثل ليبيا والجزائر عقودا مع بعض الشركات تسميها عقودا دائمة «EVER GREEN»الا أنها في الواقع لا تعني أكثر من حق الخيار للمشتري في تجديد العقد عند تغير السعر اذا ما رغب في ذلك .

وخلال انتهاء « فترة السعر » يقوم البائع باخطار المشتري بالسعر الجديد ومدة سريانه وللبائع أن يقبل أو يرفض السعر خلال عشرة أيام ، فاذا ما قبله استمر العقد في سريانه واذا مارفضه فيبدأ البائع في البحث عن مشترين جدد ، كذلك فان بعض العقود توقع أصلا ولمدة السعر فقط ستة أشهر أو سنة مثلا .

وحتى اذا ما تمكنت الدول المنتجة من بيع جميع انتاجها وفقا للعقود المذكورة تتوفر بين الحين والآخر كميات معينة تتيجة لزيادة الانتاج عن ما كان متوقعا أو تتيجة لظهور مشاكل معينةمع

بعض الشركات تؤدي الى تباطؤ الشحن أو توقفه بالنسبة اليها
وهـذه الكميات يتـم بيعهـا عن طريـق الشحنات المفـردة
«Spot Gargo» .

وباستثناء الشحنات المفردة فان عقود الدول المنتجة الخاصة ببيع النفط أصبحت جميعهـا من الناحية العملية عقودا قصيرة الأجل « ثلاثة أشهر » ، مع حق الخيـار أو الأولوية في بعض الحالات لتجديد العقود اذا ما قبل التغير في السعر •

وباستثناء الفترات القصيرة الاولى ابان ارتباك السوق يتـم الابتعاد عن البيع عن طريق السماسرة والوسطاء والاسباب في ذلك كثيرة ، فالتعامل في النفط يتطلب ضمانات مالية ضخمة لا يستطيع السماسرة توفيرها بسهولـة ، كما أنه ليس من السهولة ضمان تنفيذهم لالتزاماتهم ، وان التعامـل معهم يساعد على تشجيع المضاربة في السوق •

وتفرض الاوضاع السياسية أيضا نفسهـا في تجارة النفط فوجود قوانين مقاطعة اسرائيل والتقيد بمقاطعة جنوب افريقيـا وروديسيا ، كل هذا يفرض على الدول العربية التأكد من المسار النهائي للخام ، لذلك فهي تشترط شروطا هامة وهو معرفة مكان التكرير ويتم التأكد من ذلك اما بتملك المشتري لمعمل التكرير أو أن يقدم عقدا ساري المفعول مع احدى معامـل التكرير في الدول التي ترتضيها الدول المصدرة •

ورغم كل هـذا فان الوسطاء قد يوجدون في سوق النفط

بطريق مستترة أكثر من وجودهم بصورة ظاهرة ، ويكون دورهم في مثل هذه الحالة حلقة اتصال بين البائعين والمشترين ، ومتابعة تطورات السوق وتقديم المعلومات عن توفر الخامات من عدمها للمشترين وتقديم مشترين جدد لمختلف أنواع الخامات ، وبهذا المفهوم فهم يلعبون دورا هاما .

ولا تزال العديد من الدول المصدرة تبيع خاماتها أو جزءا منها الى الشركات العاملة بأراضيها ، ففي ليبيا مثلا بالاضافة الى حصة الشركات في الخام الذي ينتج والذي تأخذه عينا كان لها أيضا حق أولوية في شراء حصة الحكومة ، ولكن هذا الحق بدأ يتناقص سنة بعد سنة .

وبطبيعة الحال فان البيع للشركات العاملة في البلاد له مزاياه ، ومن هذه المزايا عدم اجهاد النفس في البحث عن أسواق ، لكن مساوئه هو البقاء بعيدا عن السوق ومخاطر هذه الترتيبات هو اضعاف مركز الداول المنتجة وتقوية موقف الشركات العاملة فيها في وقت حدوث أي اختلاف أو تصارع بينهما وهي عملية مستمرة .

وتتم بعض المبيعات مباشرة مع الحكومات ولكنها ليست ذات أهمية كبيرة ، فالكميات التي يتم تصديرها للدول النامية بناء على اتفاقات سياسية هي كميات قليلة ، وتتم مثل هذه العمليات في معظم الاحيان على هيئة مساعدات ووفقا لعقود توقع بين أجهزة التسويق في الدول المصدرة والمستوردة .

وبين الحين والآخر يأتي الحديث عن المقايضة ، والمقايضة في المفهوم الاقتصادي هو التبادل المباشر بين سلع أو خدمات معينة لقاء سلع أو خدمات أخرى دون استعمال النقود ، ولكن تصور وجود مثل هذا الوضع من الناحية العملية أصبح صعبا ذلك أن استعمال النقود بطريقة أو بأخرى أصبح ضروريا ولو على اعتبار أنه مؤشر للقيمة .

والمقايضة يأتي ذكرها عند التعامل مع البلاد الاشتراكية الا أن صادرات الدول العربية المعروفة من الخام الى الدول الاشتراكية هي كميات ليست ذات أهمية ولم تزد سنة ١٩٧٣ ، على ٥٤ ألف برميل يوميا من ليبيا و ٢٠ ألف برميل يوميا من الامارات و٥ر٣١ ألف برميل يوميا من الكويت و ٧ر٨ آلاف برميل من الجزائر[1] أما العراق فانه لا يمكن معرفة الكميات المصدرة منها الى الدول الاشتراكية نظرا لان الاحصائيات العراقية لا تظهر اتجاه الخامات كما أسلفنا ولا يمكن القطع بوجود اتفاقيات مقايضة ناهيك عن معرفة شروطها .

وبدأت الآن بعض الدول المصدرة للنفط تتجه الى ادماج النفط ضمن اتفاقيات التجارة والدفع التي توقعها مع الدول المستهلكة وبها تتعهد بتصدير كميات معينة من النفط ، لكن تنفيذ هذه الاتفاقية يتم عن طريق أجهزة التسويق ووفقا للاسعار السائدة في التعامل المماثل .

---

(١) نشرة أوبك الاحصائية السنوية لسنة ١٩٧٦ ، ص ٦٢ـ٧١ .

مشاكل أجهزة التسويق في البلاد العربية :

ذكرنا أن البداية الفعلية لأجهزة التسويق في الدول العربية المصدرة للنفط هي بداية تكاد تكون تلقائية قرب سنة ١٩٧٣ ، وما أعقبها من أحداث هي التي أدت من الناحية العملية الى عملية التسويق الفعلي للنفط العربي من قبل الشركات العربية ، وكانت البداية في المشاكل التسويقية هي مشكلة الجهاز الذي يمكن أن يسير هذه العمليات .

فالجهاز الاداري التسويقي شأنه شأن الجهاز الاداري العامل في جميع قطاعات الصناعة وفي معظم البلاد المصدرة وهو بالغ الضعف وقليل الخبرة ان لم يكن عديمها ذلك أن الكوادر لم تتكون بعد وهو أمر يتطلب وقتا ومثابرة وتدريبا مستمرا ، ونظرا للظروف التي صاحبت بداية التسويق لم يكن بد من التجربة والخطأ والتعلم عن طريقها . وبطبيعة الحال فان لمثل هذه الاوضاع نتائج خطيرة أحيانا ولكنه سعر الدخول لاكتشاف أي سر . لقد خلق جهاز التسويق عن طريق منح عناصر قليلة العدد متواضعة الخبرة والتعليم مسؤوليات ضخمة وكانت تلك في حد ذاتها مغامرة مثيرة ، ولا زالت الدول المصدرة تعاني من مشكلة الجهاز معاناة جسيمة .

ولضعف الجهاز أيضا ولحاجة السوق الى المتابعة المستمرة ظهرت المشكلة الثانية وهي المتابعة المستمرة للسوق ، فبالنسبة لسوق النفط فان من أهم ما يحتاج اليه هو متابعة السوق وتغيراته من انتاج وعرض واستهلاك وطلب سواء في المدى القصير أو

الطويل ، فسوق النفط يكاد يصبح أكثر حساسية من سوق الاوراق المالية اذ قد تنخفض الاسعار لمجرد منح عقد امتياز في منطقة بحر الشمال أو اعلان عن احتمال وجود النفط في بحر الصين ، وقد ترتفع الاسعار نتيجة لارتفاع درجة حرار التعليقات في جريدة الاهرام والتي قد تنبىء عن احتمال تجدد الصراع في الشرق الاوسط ، ناهيك عن انفجار في خط أنابيب أو في ميناء تصدير أو مستودع تخزين أو غرق أو انفجار ناقلة ضخمة ، وكل هذا وغيره أكثر يستوجب المتابعة والتقييم ، لذلك لزم تتبع تطورات السوق ساعة بساعة وليس يوما بيوم فقط ، فالتغيرات التي تحصل في السوق الفوري «Spot Market» رغم أنها قد لا تعني مباشرة وفي نفس اللحظة كثيرا لأولئك الذين يبيعون نفطهم لمدة طويلة ، الا أن السوق الفوري هو ترمومتر السوق الحقيقي والذي يجب متابعته لانه بلا شك يؤثر على أسعار العقود الطويلة أيضا مع الوقت .

وتنشر تطورات الاسعار والتغيرات التي تحصل في السوق في نشرات خاصة تستوجب أيضا المتابعة المستمرة والتقييم والتمحيص ، ونظرا لضعف الجهاز فان متابعة ما يجري في السوق ليس بالامر الهين للدول العربية المصدرة للنفط .

ومن المشاكل أيضا الناتجة عن عدم الخبرة والمعرفة والمتابعة للسوق الوقوع في فخ التعامل مع شركات سيئة السمعة أو السلوك ، وقد عانت الدول العربية من هذه المشكلة كثيرا خصوصا في بداية دخولها لميدان التسويق ، فقد جاء الكثير من المشترين

وتعهدوا بشراء كميات من النفط ثم عندما تغير السعر توقفوا عن الشحن ، الامر الذي سبب ارباكا في الشحن والبيع والتخزين والانتاج ، وأهم من هذا كله ارباك الخزائن العامة وما تبع ذلك من ارباك خطط التنمية ومشاريعها .

ومن المشاكل التي تواجهها الدول المصدرة أيضا هي مشكلة عجز بعض الشركات عن الايفاء بالتزاماتها ولجوئهـا في بعض الاحيان الى التباطؤ في شحن الكميات المتفق عليها .

وفي البداية أيضا عانت الدول المصدرة حتى من عدم وجود عقد بيع متكامل الصياغة يحمي مصالح الدول المنتجة ويمنع تحايل الشركات ، ولذلك تعرضت بعض الدول الى تهرب بعض الشركات من الدفع باستعمال حجج وحيل قانونية ناتجة عن نقاط ضعف في صياغة العقد ، وكانت النتيجة ملاحقة هذه الشركات في قضايا قانونية لا زال بعضها أمام المحاكم ، ولا تبشر نتائجها بأمل كبير في حصول المصدرين على حقوقهم رغم أن المبالغ التي فرت بها الشركات تبلغ مئات الملايين من الدولارات .

ومن مشاكل التسويق أيضا مشكلة انخفاض قيمة الدولار وما يتبعها من انخفاض دخول الدول المصدرة ، الامر الذي يؤثر على خطط التنمية فيها ، وهذه من المشاكل الخطيرة التي قد تؤدي الى حلقة مفرغة ، ذلك أن الالتزامات المتزايدة التي تقوم بها الدول المصدرة تجعلها في حاجة الى الدخل ، وقد تقع في خطأ زيادة الانتاج نتيجة لاعتقاد خاطيء بأن مثل هذا الاجراء سيؤدي

الى التعويض عن نقصان الدخل الحقيقي ، الا أن النتيجة ستكون في مثل هذه الاحوال مزيدا من الانخفاض في الاسعار نتيجة زيادة العرض .

واضافة الى قضية انخفاض قيمة الدولار فهناك أيضا قضية تآكل القيمة الشرائية للنقود ككل نتيجة لموجات التضخم العالمي المتزايدة وارتفاع أسعار السلع ، وهي أيضا تؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للنفط .

وفي جميع الاحوال فان أسوأ ما يحصل للسوق بالنسبة للدول المصدرة هو حصول أمرين معا ، هما انخفاض القيمة الشرائية للمداخيل نتيجة للتضخم العالمي ، وفي نفس الوقت تكون السوق في حالة يزيد فيها العرض عن الطلب ، وهنا يكون العلاج من أصعب الامور .

فمن الممكن علاج انخفاض قيمة الدولار عن طريق اعتماد متوسط حسابي لمجموعة من العملات أو اعتماد حقوق السحب الخاصة كأساس لاحتساب سعر النفط بدلا من الدولار مثلا . ومن الممكن علاج مشكلة التضخم عن طريق احتساب متوسط الارتفاع في أسعار السلع التي تقوم الدول المصدرة للنفط باستيرادها ورفع سعر النفط بنفس هذا المتوسط للتعويض عن فقدان القيمة الشرائية .

كل هذا يعني في الواقع رفع القيمة الاسمية للنفط وهذا أمر متعذر اذا كان العرض أكثر من الطلب .

ومن المشاكل التي تعاني منها أجهزة التسويق هي سرية العقود ، فمعظم البلاد المصدرة تصر على أن تكون عقودها سرية ، الامر الذي يمكن بعض الشركات من الايقاع بين الدول المصدرة ونشر الادعاءات بأن دولة ما تبيع بأسعار أقل مما حدد من قبل الأوبك ، وقد تجد مثل هذه الادعاءات أذنا صاغية في بعض الدول وتحارب العديد من الدول المصدرة للنفط الآن تشريعا أمريكيا جديدا بفرض اعلان هذه العقود ، دون أن يكون لمثل هذه المحاربة سبب منطقي .

ومن المشاكل الاخرى قضية القيم النسبية لمختلف الخامات . ذلك أن منظمة الأوبك تحدد سعر الخام الاشاري فقط وهو السعودي الخفيف تاركة لكل مجموعة من الدول حق احتساب قيمة الفروق بين خاماتها والخام السعودي الخفيف ، فتطرح أو تضيف مثل هذه الفروق من فروق نقل وكثافة نوعية . ولكن النتيجة التي تحدث في بعض الاحيان هو أن بعض الدول تتلاعب بهذه الفروق ، فابان فترة أزمة أواخر سنة ١٩٧٣ ، وأوائل سنة ١٩٧٤ كانت الدول التي تتمتع خاماتها بمزايا في الكثافة أو النوعية أو الموقع الجغرافي تضخم مثل هذه المزايا ، وبعد أن انحسر الطلب وزاد العرض بدأت نفس الدول تقلل من أهمية هذه المزايا ، ومثل هذه الامور في الواقع تؤدي الى اختلاف الاسعار وتبادل الاتهامات واثارة المشاكل بين الدول المصدرة .

ومن الامور الاخرى التي تسبب اختلاف الاسعار وتعتبر من مشاكل التسويق اختلاف مهل الدفع بين الدول المصدرة فحتى

ان اتفقت على الاسعار تلجأ بعض الدول أحيانا وكوسيلة لزيادة مبيعاتها في السوق الى منح مهل دفع أطول ، بعضها تمنح ستين يوما وأخرى تسعين يوما وثالثة قد تمنع مائة وعشرون يوما أو يزيد وبطبيعة الحال فانه كلما زادت مدة المهلة اعتبرت هـذه الاجراءات مساوية للتخفيض في السعر •

وبالاضافة الى كل هذا فهناك المشاكل الناتجة عن تغير الطلب، وأهم أسباب هذا التغير هو الموسم ، اذ يزيد الطلب على الخامات الثقيلة شتاء ذلك أنها عنـد تكريرها تنتج نسبة أكثر من وقود التدفئة وزيت الوقود والتي يزداد الطلب عليها شتاء ، وفي الصيف فان الخامات الخفيفة والتي تنتج نسبا أعلى من البنزين هي التي يزداد الطلب عليها • كذلك فان الخامات التي تحتوي على الشمع يقـل الطلب عليها شتاء لاحتياجها الى التدفئـة داخل الانابيب أيضا •

بعد كل هذا فان هناك تغيرات الطلب الناتجة عن التشريعات، فالاهتمام المتزايد بالبيئة يجعل تغير الطلب الى الخامات التي تحتوي نسبة أقل من الكبريت عملية مستمرة ، كذلك فانه في بعض الاحيان خصوصا وقت الأزمات تلجأ الدول الى التغاضي عن نظافة البيئة ولو الى حين فيقل الطلب على الخامات ذات النسبة المنخفضة من الكبريت •

ولكل هذه حلول بطبيعة الحال فأسعار الخامات الثقيلة ترتفع قليلا في الشتاء بينما تنخفض أسعار الخامات الخفيفة والعكس في الصيف ، وفي جميع الاحوال يتمتع الخام الذي يحتوي على نسبة

أقل من الكبريت بعلاوة تتحرك الى أعلى وأسفل بتحرك تشريعات الدول المستهلكة الخاصة بالبيئة •

كل هذا يتطلب من أجهزة التسويق متابعة تطورات الاهتمام بالبيئة أيضا في الدول المستوردة ومعرفة اتجاهات التشريعات •

وهناك مشاكل عارضة تؤدي الى تغير الطلب من خام الى آخر تنتج عن مسائل لا حصر لها منها السياسية والعسكرية والقوة القاهرة ، ومعظم هذه الامور لا يمكن معرفتها قبل حدوثها ولهذا تزداد مرة أخرى أهمية المتابعة •

ان شرح عمليات تسويق النفط العربي وتسعيره ومشاكله يستوجب ادراج بعض الاقتراحات التي تهدف الى تحسين الأداء والدفع بهذه العملية الى الامام ، وبدون شك فان التأكيد على ضرورة الاهتمام بأجهزة التسويق عن طريق التدريب وتحسين ظروف العمل المادية لاستقطاب خيرة العناصر أمر ضروري •

كذلك فان السعي قدر الامكان داخل منطقة الدول المصدرة للنفط أو خارجها نحو الوصول الى صيغة عقد موحد لبيع الخام العربي ونشر هذه العقود حتى تتأكد كل دولة من السعر الذي تبيعه الدولة الاخرى، وحتى تتوقف مجالات الشائعات والادعاءات والتلاعب ويتوقف اتهام بعض الدول لدول أخرى حول السعر ومهل الدفع •

ويجب أن يكون مثل هذا العقد شاملا بحيث يتعرض الى معالجة التباطؤ أو التوقف عن الشحن والضمانات الواجبة التقديم

لمنع حدوث مثل هذه الامور لما تسببه من سلسلة ارباكات خطيرة النتائج على الدول المصدرة وعلى سوق النفط الدولي .

كما بجعل الاتفاق داخل المنظمة على تسعير جميع الخامات وليس الخام الاشاري فقط حيث يمنع اختلاف الدول حول تقييمها لمزايا الموقع والكثافة والنوعية لما لذلك من تأثيرات ضارة على السوق النفطي .

ويجب أن يشجع الوسطاء العرب للدخول الى سوق النفط كوسطاء لتعريف الشركات الاجنبية بالسوق العربي ولسبر أغوار السوق أيضا ومتابعة تطوراته مما سيكون له دور مكمل لأجهزة التسويق العربية ، وطالما أن الاسعار تحدد بصورة نهائية من المنظمة ولا يمكن تخفيضها ، فانه يجب عدم حرمان الوسطاء العرب من العمل في هذا الميدان .

لكن أهم الاجراءات التي يجب أن تتبعها الدول العربية المصدرة للنفط هو المزيد من التنسيق قصد تحديد الانتاج والذي هو الضمان الوحيد لعدم إنخفاض الاسعار والانزلاق نحو المنافسة الضارة بين المصدرين ، ولا زالت الدول المصدرة عاجزة عن تحقيق خطوات جدية في هذا المضمار ، في حين أن الدول المستهلكة تسعى وبكل وسيلة خصوصا بعد حرب رمضان وما نتج عنها من تغيرات في سوق النفط ، تسعى الى توحيد صفوفها ، وكان أن أنشأت وكالة الطاقة الدولية والتي تمكنت عن طريقها من تحقيق بعض الضغط على الطلب والاسعار وتخفيضها ، كما استطاعت الدول

المستهلكة أن تعقد ما سمي بحوار الشمال والجنوب قاصدة أن يكون لها صوت في عمليات تسعير النفط ورغم فشلها في الجولة الاولى لكنها لم تيأس ولا زالت في محاولاتها ، كما استطاعت الدول المستهلكة الاهتداء الى سياسة تحقيق مخزون هائل من النفط يمنع الصدمات ويعطي الدول المستهلكة قوة في تعاملها مع الدول المصدرة .

وفي نفس الوقت تفرض هذه الدول جميع الضغوط السياسية وتقدم الوعود بهدف تجميد الاسعار ، كما تركز الاستثمارات في التنقيب في مناطقها .

ويوجد الآن فائض في السوق أدى بالاضافة الى الضغوط السياسية ، ليس الى مجرد تجميد الاسعار بل الى تخفيض القيمة الفعلية لها بالاضافة الى القيمة الاسمية لبعضها .

وسيستمر هذا الوضع طالما غاب التنسيق بين المصدرين عن طريق برنامج منظم لتحديد الانتاج .



وَاقِع الصّناعَة النفطيّة
في العَالم العَربي

تطور صناعة النفط في العالم العربي :

يعكس تاريخ الصناعة النفطية في العالم العربي تطور هذه الامة خلال العصر الحديث ويعطي صورة واضحة عن المشاكل التي واجهها الانسان العربي والصراعات التي عايشها والطموح الذي يحمله وهو يسعى لاصلاح حاضره وبناء مستقبله .

ولعل اكتشاف النفط في العالم العربي هو أحد أبرز الاحداث في تاريخ هذه الامة وبدون شك فقد كان لهذا الاكتشاف آثاره السلبية والايجابية البعيدة المدى في جميع مناحي الحياةالسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

كانت البداية الحقيقية للصناعة النفطية في العالم العربيمرتبطة بالصراع وان كان صراعا دور الدول العربية فيه دور الغائب أو يكاد .

ولقد بدأ الصراع بين الشركات البريطانية والامريكية ثم انجرت اليه الحكومتان ولعل اتفاقية الخط الاحمر أحسن الامثلة في هذا الموضوع .

فلقد اشترك المصرف الوطني التركي (وهو مصرف أنشيء بأموال بريطانية لتسيير الاعمال التجارية البريطانية في الدول

العثمانية) مع المصرف الالماني في انشاء شركة البترول التركيةسنة ١٩١١ قصد التنقيب عن البترول في العراق وبعد الحرب العالمية الاولى اتفق لويد جورج وكليمنصو على نقـل حقوق المصرف الالماني وهي ٢٥٪ من الشركة التركية الى فرنسا • وكان الغرض من اتفاق رئيس الوزراء البريطاني والفرنسي هو جعل عمليات التنقيب عن النفط في الشرق الاوسط مسألة أوروبية محضـة وحرمان الشركات الامريكية منها • الا أن الحكومة الامريكية تدخلت لصالح شركاتها منادية بضرورة اقرار سياسة البابالمفتوح في الشرق الاوسط وبعد مناورات سياسية طويلة تم التوصل الى ما يسمى باتفاقيـة الخط الاحمر في لندن يوليو سنـة ١٩٢٨ وبمقتضى هـذه الاتفاقية حصلت الشركات الامريكيـة على ٢٣٫٧٥٪ من شركة البترول التركية (تغير اسمها بعد ذلك الى شركة البترول العراقية) نظير تعهد الشركات الامريكية على أن لا تسعى للحصول على عقود التنقيب عن النفط في منطقة تـم تحديدها لتشمل جميع مناطق العالم العربي التي كانت تدخل في الامبراطورية العثمانية باستثناء الكويت •

ولقد رسمت خريطة لهذه المنطقة وتم تحويطها بخط أحمر لذلك سميت باتفاقية الخط الاحمر[1] وبالطبيعة فان هذهالاتفاقية

---

(١) تعرضت الكثير من الكتب لموضوع تاريخ الصناعة النفطية ولعل اكملها هو التقرير المقدم لمجلس الشيوخ الامريكي تحت عنوان :

Federal Trade commission, The international.
Petroleum cartel, U.S. government printing office,
Washington D.C. 1952. pp. 47 - 80.

تمثل واقع الصناعة النفطية حين ابتدائها حيث كان الصراع يجري بين الشركات والحكومات الاجنبية حول امتلاك منابع النفط وكان الطرف الوحيد الغائب عن المسرح هو الدول المنتجة والتي كانت تغط في سبات عميق لا تدري ماذا يجري في أراضيها .

وسارت العقود التي تلت عقد شركة البترول العراقية على نفس النمط من حيث كون الصراع دائرا بين الشركات والحكومات الاجنبية وداخل المؤتمرات الدولية حيث توضع الاتفاقيات الخاصة بالنفط العربي واستغلاله وتقسيمه والحد من التنافس حوله واقتصر دور الدول العربية على دور المتفرج على هذا الصراع دون ابداء الاهتمام حتى بمتابعته .

وبعد اكتشاف النفط في العراق تطورت الصناعة النفطية في العالم العربي ودخلت البحرين ميدان انتاج النفط سنة ١٩٣٢ ثم السعودية سنة ١٩٣٨ فقطر سنة ١٩٤٠ لكن التطور الفعلي للصناعة النفطية في العالم العربي جاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حين توالت الاكتشافات الهامة وأصبح العديد من الدول العربية تصدر البترول ابتداء من الكويت سنة ١٩٤٦ ثم المنطقة المحايدة سنة ١٩٥١ ، فالجزائر سنة ١٩٥٧ فليبيا سنة ١٩٦١ ثم أبو ظبي سنة ١٩٦٢ وعمان سنة ١٩٦٥ وأخيرا دبي سنة ١٩٦٩ .

ورغم حداثة صناعة النفط الفعلية في العالم العربي الا أنها مرت خلال هذه الفترة بعدة مراحل كانت بدايتها عقود الامتياز التي كانت تعد على هيئة اتفاقية يتم التفاوض حولها دون أن

يكون هناك تشريع نفطي ينظم كيفية منح مثل هذه العقود الى أن ظهرت التشريعات النفطية المتكاملة والتي كان أولهـا في العالم العربي هو قانون البترول الليبي رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٥ ، ثـم أنشأت الشركات الوطنية للدخـول في المشاركة مع الشركات الاجنبية ، وأخيرا جاء تملك النفط وتأميمه جزئيا أو كليا في بعض الدول العربية •

وبطبيعة الحال كانت لكل مرحلة من هذه المراحل سمـات عامة يمكن التعرف عليها بايجاز •

أولا ـ عقود الامتياز :

لقد تميزت عقود الامتياز السابق صدورها لسنة ١٩٥٠ م على وجه الخصوص بسمات خاصة وأهم هذه العقود هي :

أ ـ عقد امتياز شركة البترول العراقية سنة ١٩٢٥ •

ب ـ عقد امتياز شركة الزيت العربية الامريكية (أرامكو) سنة ١٩٣٣ م •

جـ ـ عقد امتياز شركة البترول الكويتية سنة ١٩٣٤ م •

وكانت أهم هذه السمات هي :

١) كبر المساحة ، فقد شمل عقد شركة البترول العراقية كل ولايات بغداد والموصل شرقي دجلة وشمل عقد شركة أرامكو مساحة قدرها حوالي نصف مليون ميل

مربع أما عقد شركة البترول الكويتية فقد شمل كافة مشيخة الكويت .

٢) طول مدة العقد ، كذلك فان من سمات عقود الامتياز هذه طول مدة العقد اذ كانت بالنسبة لشركة بترول العراق وشركة البترول الكويتية ٧٥ سنة في حين أنها كانت ٦٦ سنة بالنسبة لأرامكو .

٣) الحقوق الكثيرة ، وكانت حقوق الشركات وفقا لتلك العقود تكاد تكون غير محدودة فهي « البحث والتنقيب والحصول واستغلال وتنمية ونقل وتصدير وبيع النفط وملحقاته » .

٤) الواجبات المحددة ، في حين أن واجبات الشركات كانت مقتصرة في أغلب الاحيان على دفع اتاوة قدرها ٤ شلنات ذهب بالنسبة لكل طن يتم تصديره .

وخلال مسيرة الدول العربية حصلت تطورات هامة في عقد الامتياز فبالنسبة للمساحة استحدثت فكرة التنازل على جزء من عقد الامتياز كل فترة زمنية معينة ورغم وجود بعض النصوص حول التنازل عن أجزاء من مساحات عقود الامتياز في عقدي امتياز شركة البترول العراقية وشركة أرامكو ، الا أن اتفاقية بين أرامكو والحكومة السعودية تم توقيعها سنة ١٩٤٨ يمكن اعتبارها بداية لتطبيق فكرة التنازل حيث تم بموجبها تحديد برنامج زمني محدد للتنازل عن أجزاء من المساحات المشمولة بعقد الامتياز .

وبعد هذه الاتفاقية أصبح مبدأ التنازل معمولا به في جميع العقود الجديدة التي وقعت بعد سنة ١٩٥٠ • وكان قانون البترول الليبي كأول تشريع نفطي متكامل في العالم العربي نص على وجوب تخفيض مساحة الامتياز الى ٧٥٪ من مساحتها الاصلية في السنوات الخمس الاولى والى ٥٠٪ في السنوات الثمانية التالية والى ١/٣ أو ١/٤ المساحة الاصلية حسب منطقة العقد بعد عشرة سنوات من توقيع العقد •

وتأتي أهمية التنازل عن أجزاء من مساحات العقود من ناحيتين أولاهما تفرض على الشركة وجوب بذل الجهد في مناطق الامتياز لمعرفة امكانية توفر النفط فيها حتى تتنازل عن تلك المناطق التي قد لا تكون لها أهمية أو التي لها أهمية أقل من تلك التي تحتفظ بها •

وفي نفس الوقت تجعل للدولة الاستفادة من هذه المناطق عن طريق دعوة شركات جديدة للحصول عليها مما يجعل عملية منح عقود الامتياز عملية متجددة ومتطورة ويعطي الفرصة للدول المنتجة للخروج من طوق عقد امتياز واحد يعطي البلد كلها أو معظمها لشركة واحدة ولمدة طويلة من الزمن •

ان أهم التغيرات في عقد الامتياز كانت بلا شك في تطور الشروط المالية فبعد أن كان كل دخل الدول المنتجة هو عبارة عن عدة شلنات (عادة أربعة) عن كل طن يتم تصديره دون النظر الى سعر النفط أو تكلفته أو أرباح الشركات • حققت الدول المصدرة تحسينات جوهرية وأهمها :

أ ـ مقاسمة الارباح :

وبطبيعة الحال فلقد كانت هذه نقلة هامة في زيادة دخل الدول المصدرة ولقد ابتدأت المملكة السعودية حين تم توقيع اتفاق بين أرامكو والحكومة السعودية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، أصبح بموجبه مجموع ما تدفعه الشركات للحكومة السعودية من اتاوة وضرائب وايجارات يعادل ٥٠٪ من صافي أرباح هذه الشركات • وكان اقرار هذا المبدأ في حد ذاته ثورة في الصناعة النفطية رغم أن الشركات احتفظت لنفسها بكامل الحق في تحديد الاسعار وطرق احتساب الارباح وحق منح الخصومات عند بيعها للنفط لشركات أخرى سواء كانت فروعا أو أصولا لها •

ب ـ تنفيق الاتاوة :

وبعد انشاء منظمة أوبك حققت الدول العربية أيضا تطورا هاما في الشروط المالية لعقد الامتياز وذلك حين اعتمدت منظمة أوبك قرارا يقضي بالمطالبة بتنفيق الاتاوة سنة ١٩٦٢ بحيث تصبح الاتاوة التي تدفع لحكومات الدول المنتجة والتي كانت تبلغ (١٢٫٥٪) من قيمة صادرات النفط جزءا من النفقات تدخل في تكلفة الانتاج وليست كما كانت تحسب على أساس أنها دفعات مقدمة للدول المنتجة تخصم من نصيبها في الارباح في نهاية كل سنة • وقد تم تحقيق هذا المطلب سنة ١٩٦٤ •

جـ ـ اعتماد السعر المعلن كأساس لاحتساب الارباح الخاضعة للضريبة :

وفي نفس الوقت استطاعت الدول المنتجة أن تجعل الشركات

توافق على مبدأ احتساب الارباح على أساس السعر المعلن بدلا من احتسابها على السعر المحقق والذي كان يقل كثيرا عن السعر المعلن نتيجة منح الخصميات من قبل الشركات الى زبائنها •

وكانت هذه التطورات قد حدثت في اطار عقد الامتياز نفسه دون أن تغير من طبيعته رغم احداث تغييرات في شروطه وتفاصيله •

ثانيا ـ عقود المشاركة :

وبانتهاء الخمسينات وبداية الستينات بدأت تظهر عقود المشاركة وقد ابتدأت بطريقة حق المشاركة الاختيارية للدولة في نسبة معينة من أسهم الشركة بعد اكتشاف النفط كما جاء في اتفاقية الشركة اليابانية والمملكة السعودية سنة ١٩٥٧ حيث نصت على حق الحكومة في شراء ١٠٪ من أسهم الشركة نظير دفع ١٠٪ من رأس المال المدفوع ، وقد بدأت تتطور الفكرة في اتفاقية الحكومة الكويتية وشركة شل سنة ١٩٦١ ثم توالت اتفاقيات المشاركة في أبو ظبي سنة ١٩٦٧ وليبيا سنة ١٩٦٨ • وقد مرت المشاركة نفسها بعدة مراحل أولاها قيام الشركات النفطية بالاتفاق على عمليات الاستكشاف والتنقيب وتحملها المخاطر وحدها الى أن يتحقق الاكتشاف التجاري واذا ما تم ذلك فان الحكومة تصبح شريكة بنسبة يتفق عليها ويتم دفع أو خصم نسبة حصة الحكومة من المصاريف السابقة للاستكشاف وفي حالة عدم اكتشاف النفط فان الشركة وحدها هي التي تكون قد تعرضت للخسارة •

ومن سمات هذه المرحلة ازدياد دور الدول المنتجة للنفط حيث أصبحت هذه الدول تشارك في رأس مال الشركا تالعاملةوبذلك تقوم أيضا بالمشاركة في الادارة ، الا أن النسبة البسيطة وقلة الخبرة جعلت مشاركة الدول العربية في البداية رمزية وقد تطورت فكرة المشاركة تدريجيا بحيث زادت حصة الحكومة فيها حتى أصبحت الاغلبية وأمكن في السبعينات تطبيق المشاركة حتى على عقود الامتياز السابقة بحيث أصبحت الحكومة تتملك فيها حصة معينة • وقد جاءت هذه التطورات بقبول أرامكو لمبدأ المشاركة مع الحكومة السعودية في عقدها القائم • وتم توقيع اتفاقية بين الحكومة السعودية والشركة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ حصلت بموجبه الحكومة السعودية على ٢٥٪ من الشركة وقد تم بعد ذلك توقيع اتفاقيات مشاركة بنسب متفاوتة في كل من أبو ظبي والكويت وقطر ثم ليبيا •

ومن سمات هذه المشاركة حصول الحكومة على حصة معينة في الشركة نظير دفع تعويض عن قيمة هذه الحصة وقد تفاوت التعويض ، ففي الوقت الذي كان فيه في ليبيا والكويت عبارة عن القيمة الدفترية لموجودات الشركة كان في السعودية أكثر من ذلك •

ولا يجب أن يفهم من عقود المشاركة بأنها مجرد انتصار للدول المنتجة ذلك أن التقييم الكامل لهذه العقود قد يظهر أن الشركات أيضا حققت الكثير من المزايا منها منح الحق للشركات لاعادة شراء حصة الحكومة من الخام أو معظمه مقابل سعر

جديد سمي سعر اعادة الشراء وهو أقل بكثير من السعر المعلن الذي تحسب على أساسه الضرائب ، كما اشتملت بعض عقود المشاركة على اعفاء الشركات من ضرائب الدخل •

وفي معظم الاحوال لم تعن عقود المشاركة أكثر من تعيين بعض الوطنيين في مجالس ادارة الشركات دون أن تكون لهم قوة حقيقية في تسيير أمور الشركات في حين احتفظت الشركات بحق الحصول على الخام وقللت من مخاطرها في عمليات التنقيب والاستكشاف ذلك أن الحكومات أصبحت شريكا في تحمل هذه المخاطر •

ثالثا ـ التأميم والتملك :

وبعد المشاركة جاء التأميم والتملك ولقد كانت عمليات التأميم في الواقع محدودة حيث بدأت سنة ١٩٧٠ بتأميم ٥١٪ من المصالح الفرنسية في نفط الجزائر ثم قامت ليبيا بتأميم حصة شركة النفط البريطانية وهي ٥٠٪ من حقل السرير في ٧ ديسمبر سنة ١٩٧١ وكان هذا التأميم لأسباب سياسية محضة وهي قيام ايران باحتلال جزر الطنب وأبو موسى بالتواطؤ من بريطانيا على ما يبدو •

وفي يونيو سنة ١٩٧٣ أممت ليبيا بقية حقل السرير والتي كانت مملوكة لنلسون بنكرهانت • وفي العراق تم تأميم شركة البترول العراقية في يونيو سنة ١٩٧٢ م •

الا أن معظم الدول العربيــة الاخرى آثرت التملك عــلى التأميم ، وقد تمت هذه العمليات في كل من السعودية والكويت وأبو ظبي وقطر عن طريق التفاوض والتعويض المتفق عليه مسبقا • ورغم أن عمليات التملك الجزئي أو الكلي والتأميم قد تمت في معظم الاقطار المصــدرة للنفط الا أنهــا نقلت الملكية الاسمية للحكومات ولكنها حفظت للشركات حق الحصول على كميات الخام التي تريدها في معظم الحالات وضمنت لها دخلا فاق في بعض الاحيان ما كانت تحصل عليه من عقود الامتياز العادية بالاضافة الى دخول الحكومات معها كشريك في عمل الاخطار التجارية ولقد حدثت تغيرات أساسية في السنوات الاخيرة ساهمت في رسم واقع الصناعة النفطية في العالم العربي وأهم هذه التغيرات :

أ ـ اتفاقية طرابلس سبتمبر ١٩٧٠ :

التي تم توقيعها بين الحكومة الليبية وشركات النفط وقد أرست مبدأين هامين هما :

١) زيادة نسبة الضرائب التي تحصل عليها الدول المنتجة الى أكثر من ٥٠٪ •

٢) الانتقال من مرحلة انفراد الشركات بتحديد سعر النفط الى مرحلة اشتراك الحكومة في مناقشة هــذه الاسعار وتغييرها •

وقد أدت هذه الاتفاقية الى ظهور قرار مؤتمر الأوبك الشهير الذي صدر في كاراكاس ديسمبر سنة ١٩٧٠ وحوى نفس المبادىء

التي اشتملت عليها اتفاقية طرابلس ومن بعده وقعت اتفاقيتا طهران وطرابلس سنة ١٩٧١ والتي أدت الى زيادة أسعار النفط وزيادة حصة الحكومات من الارباح واقرار مبدأ التفاوض بين الدول المنتجة والشركات لتحديد الاسعار ثم جاءت بعد ذلك اتفاقيات جنيف وطرابلس الخاصة بتعديل أسعار النفط كنتيجة لانخفاض الدولار والتي أقرت حق الدول المصدرة للنفط في الحصول على تعويض نتيجة تقلبات العملة في الاسواق المالية والدولية .

ب - حرب رمضان أكتوبر ١٩٧٣ :

ولعل أهم حدث أثر في الصناعة النفطية العربية هو حرب رمضان اذ أنه بالنظر للظروف البالغة الحساسية من حيث استمرار اسرائيل في احتلال أراض عربية بتأييد من بعض القوى الكبرى ، قامت الدول العربية في محاولة منها لتحسين مركزها السياسي والعسكري باستعمال النفط كأداة ضغط على هذه الدول حيث فرضت حظرا على تصدير النفط الى كل من الولايات المتحدة وهولندا وقامت بتخفيض انتاجها الاجمالي حتى لا يتم تعويض هذه الدول عن طريق تبادل مصادر التموين .

وقد أدت هذه الاجراءات الى احداث مصاعب اقتصادية دولية وارتفت أسعار النفط في السوق الحرة ما يزيد عن ٤٠٠٪ ونتيجة لارتفاع أسعار النفط توفرت للدول العربية فوائض مالية كبيرة زادت من قوة مركزها الاقتصادي وجعلت حاجة الدول الغربية اليها لا تقتصر في محاولة الحصول على امدادات النفط بل أيضا

محاولة استرجاع الاموال التي تتركز في الدول النفطية أو ماسمي بالدولار النفطي كذلك فقد أدت الحرب الى جعل الدول المنتجة للنفط بصورة عامة هي السلطة الوحيدة التي تقوم بتحديد أسعار النفط دون أن يكون للشركات دخل مباشر في ذلك •

تقييم صناعة النفط في العالم العربي :

ان صناعة النفط هي صناعة متعددة المراحل ويمكن تقسيمها الى أربعة مراحل رئيسية هي :

أ ــ الانتــاج •

ب ــ التكرير والتصنيع •

جـ ــ النقــل •

د ــ التسويــق •

ولتقييم واقع الصناعة النفطية في العالم العربي يتعين النظر الى كل مرحلة على حدة •

أولا ــ الانتــاج :

تزداد أهمية الدول العربية في انتــاج النفط يوما بعد يوم وتزداد تبعا لذلك أهميتها في التجارة الدولية واعتماد العالم كمصدر رئيس من مصادر هذه المادة الحيوية •

ويبين الجدول الآتي انتاج الدول العربية من النفط وكميات

الاحتياطي المتوفر فيها في نهاية سنة ١٩٧٩ مع ١٩٨٠[١] :

الـدولـــة	الانتـــاج برميل يوميا	الاحتياطي بليون برميل
	١٩٨٠	١٩٨٠
الامارات العربية المتحدة	١٫٧١٠	٣٠٫٤
البحريـــن	٥٠	٠٫٢
الجزائـــر	٩٥٠	٨٫٢
السعوديـــة	٩٫٨٩٣	١٦٨٫ــ
العـــراق	٢٫٦٣٣	٣٠٫ــ
قطـــر	٤٧٢	٣٫٦
الكـــويـــت	١٫٦٦٦	٦٧٫٩
ليبيـــا	١٫٨١٦	٢٣٫ــ
مصـــر	٦٠٤	٢٫٩
سوريـــا	١٧١	١٫٩
المجمـــوع	١٩٫٩٦٥	٣٣٥٫٩
انتـــاج العـــالم	٦١٫٦١٩	٦٤٨٫٥

وهذا الجدول يبين أن ما يتم انتاجه في البلاد العربية من نفط هو ما يقرب من ثلث انتاج العالم في حين تحوي الدول العربيـــة ما يقرب من نصف احتياطي العالم من النفط •

(١) أخذت الارقام من تقرير الامين العام السنوي السابع/١٩٨٠ منظمة الاقطار المصدرة للبترول الكويت/١٩٨١ ص ٥٨ و ص ٥٩ •

وفي مسيرتها النفطية استطاعت الدول العربية كما بينا أن تغير من نمط العلاقة التعاقدية بينها وبين الشركات العاملة في أراضيها، وبذلك أصبحت من الناحية النظرية على الاقل تملك جزءا من هذا الخام بصورة مباشرة ويزداد هذا الجزء مع تطور الصناعة ، فبعد أن كانت الشركات لها كامل ملكيـــة النفط المنتج أصبح لبعض الدول المنتجة في الخمسينات وأوئل الستينات الحق في الحصول على جزء من الخام عينا وهو خام الاتاوة والذي كان يبلغ حوالي ٥ر١٢٪ من الاتناج الكلي ، وفي سنة ١٩٦٣ بلغت حصة الشركات من النفط المنتج في جميع أنحاء العالم عــدا البلدان الشيوعية وأمريكا الشمالية ٩١٪ في حين كانت حصة الحكومات ٩٪ فقط وقد زادت حصة الحكومات هذه الى ١٢٪ سنة ١٩٧٢ ثم قفزت الى ٦٢٪ سنة ١٩٧٥ لتنحسر حصة الشركات الى ٣٨٪[1] .

وبدون شك فان لهذه التطورات أهميــة بالغة في تحسين أوضاع الدول المنجتة في سعيها للسيطرة على قطاع النفط الا أن هذه الارقام وحدهــا يجب أن تؤخذ بنوع من الحذر ذلك أن ازدياد حصة الدول المنتجة لم يعن في كثير من الدول المنتجة سوى زيادة الكمية المملوكة اسميا ، أما السيطرة الحقيقية فهي تحتاج الى أكثر كثيرا من الملكية الاسمية ذلك أن الترتيبات الجديدة رغم زيادتها لحصة الدول المنتجة لم تلغ بعــد دور الشركات والتي

---

(١) المصدر : الارقام مأخوذة من عالم النفط ٢٣ يوليو ١٩٧٧ ص ٧ .

لا زالت تتمتع بأهمية بالغة في استمرار عملية انتاج النفط وبدور هام كوسيط بين المنتج والمستهلك •

فرغم أن الدول المنتجة قد انتقلت الى دور الشريك أحيانا والمالك أحيانا وأصبحت متحملا أو مشاركا في المخاطر المالية ، الا أن شركـات النفط الاجنبيـة لا تـزال تقوم بأعمـال التنقيب والاستكشاف والانتاج الفعلية وتتمتع بالأولوية في شراء النفط الخام المنتج أو معظمه بأسعار اصطلح على تسميتها « سعر اعادة الشراء » وهي تقل كثيرا عن الاسعار المعلنة والتي كانت دخول الحكومات تحسب على أساسها •

وبحكم الامكانيات الفنية والادارية المتواضعة في معظم الدول العربية المصدرة للنفط تحولت هـذه البلدان الى مالك متغيب لنفطها في معظم الاحيان • فرغم تزايد نسبة ملكية هذه الدول من نفطها لم تتمكن بعد من وضع يدها بصورة فعلية على مرحلة الانتاج بحيث يمكن ادماجه في اقتصادها الوطني أو اخضاعـه لهيئات التخطيط فيها حتى يتم تحديد ما يجب انتاجه على ضوء المتطلبات الحقيقية لهذه الدول اذ لا زالت معظم الدول العربيـة تعجز وحدها عن ادارة وتسيير عمليات الانتاج داخل أراضيها لذلك كان لا بد أن تبقى للشركات الاجنبية أهميتها الكبيرة •

وفوق كل هذا فان الانماط الجديدة للعلاقات التعاقدية التي حلت محل عقود الامتياز من عقود مشاركة بأنواعها المتعددة سواء كانت مشاركة في الانتاج فقط أو مشاركة في الاستكشاف والانتاج

ومن تأميم للنفط أو تملك كل هذه الانواع من الارتباطات الجديدة أدت في بعض الاحيان الى عكس ما كان يؤمل منها .

فعقود الامتياز التقليدية مرت عبر مراحل طويلة من التطور والتغير حتى أصبحت الصيغة العامة له في ليبيـــا مثلا هي قيام الشركات بدفع ١٦ر٧٪ من السعر المعلن كاتاوة تعتبر جزءا من النفقات العامة للانتاج كما تدفع الشركات بعد ذلك ضريبة دخل مقدارها ٦٥٪ من دخل الشركات محسوبا على أساس الاسعار المعلنة .

أما عقود المشاركة فقد ابتدأت بمشاركة رمزية في ما يكتشف من نفط وتطورت حتى أصبحت مشاركة الدول المنتجة بصورة عامة بنسبة ٥١٪ مقابل ٤٩٪ للشركات وفي ليبيا مثلا طبقت هذه الصيغة على عقود الامتياز السابقة وان تجاوزت نسبة مشاركة الدولة ٥١٪ في بعض الاحيان .

ووفقا لهذه الصيغة تحصل الحكومة على ٥١٪ من الانتاج تقوم ببيعها اما للشركة المنتجة أو لغيرها وفقا لسعر اتفق عـــلى تسميته سعر اعادة الشراء أما الحكومة فتحصل منها على اتاوة قدرها ١٦ر٧٪ وضريبة دخل قدرها ٧٥٪ محسوبة على أساس السعر المعلن .

كما ظهرت في السنوات الاخـــيرة أنواع جديدة من عقود المشاركة في أعمال الاستكشاف والانتاج وهذه الاتفاقيات تكون فيها الحكومات شريكة في أعمال الاستكشاف والانتاج تحصل

فيها الشركات على نسبة معينة صافية ولا تخضع لاتاوة أو ضرائب دخل وفي ليبيا تراوحت هذه النسب بين ٨٥٪ للحكومة و ١٥٪ للشركات للعقود الواقعة على اليابسة و ٨١٪ للحكومة و ١٩٪ للشركات للعقود الواقعة في المناطق المغمورة .

ولمزيد من التوضيح فان السعر المعلن في ليبيا في سبتمبر سنة ١٩٨١ هو ٥٤٫٧٩ دولارا في حين أن سعر اعادة الشراء هو ٤٠ دولارا للبرميل بالنسبة لخام الزويتينية وبافتراض أن نفقات الانتاج في ليبيا هي ١٫٥ دولار للبرميل الواحد فان دخل البلاد من الانماط المختلفة للعلاقات التعاقدية تكون بالنسبة لعقود الامتياز التقليدية كما يلي :

أ ــ الاتــاوة ١٦٫٧٪ :

$$\frac{٥٤٫٧٩ \times ١٦٫٧}{١٠٠} = ٩٫١٣$$

الدخل الخاضع للضريبة هو : السعر المعلن ــ (الاتاوة + نفقات التشغيل) :

٥٤٫٧٩ ــ (٩٫١٣ + ١٫٥) = ٤٤٫١٦ .

ب ــ ضريبة الدخل ٦٥٪ :

$$\frac{٤٤٫١٦ \times ٦٥}{١٠٠} = ٢٨٫٧٠$$

دخل الدولة من البرميل :

٢٨٫٧٠ + ١٣٫٩ = ٣٧٫٨٣

واذا فرضنا أن السعر المحقق في السوق العالمي هو سعر اعادة الشراء أي ٤٠ دولارا للبرميل فان دخل الشركة في هذه الحالة يكـــون :

٤٠ ــ (٣٧٫٨٣ + ٥ر١) = ٦٧ سنتا للبرميل

أي : ١٫٦٧٥٪

أما بالنسبة لعقود المشاركة ٥١٪ للدولة و ٤٩٪ للشركات فيكون دخل الدولة كما يلي :

$$\frac{٥١}{١٠٠} \times (٤٠ - ٥ر١) = ١٩٫٦٣٥$$

$$\frac{٤٩}{١٠٠} \times ٣٧٫٨٠ = ١٨٫٥٢$$

مجمل دخل الدولة عن البرميل ١٨٫٥٢ + ١٩٫٦٣ = ٣٨٫١٥ في حين أن دخل الشركة : ٤٠ ــ (٣٨٫١٥ + ٥ر١) = ٣٥ سنتا للبرميل أي ٠٫٨٥٪ من الدخل ٠

أما بالنسبة لعقود المشاركة في الانتاج والتي تعطي الشركات ١٥٪ من مجموع ما ينتج من النفط وتعفيهـــا من دفع الاتاوات

وضرائب الدخل فان دخل الحكومة في مثل هذه الحالة يكون كما يلي :

$$\frac{٨٥}{١٠٠} \times (٤٠ - ١٫٥) = ٣٢٫٧٢٥ \text{ دولارا للبرميل}$$

ويكون دخل الشركة :

$$٤٠ - (٣٢٫٧٢٥ + ١٫٥) = ٥٫٧٧٥ \text{ دولارا للبرميل}$$

وهكذا فرغم أن هذا التحليل قد يتسم ببعض التبسيط لكن الصورة واضحة وهي أن بعض أنماط العلاقات الجديدة التي تربط بين الشركات والدول المنتجة تقل فوائدها المالية النسبية عن العلاقات التي سادت قبل ظهور هذه الانماط الجديدة ، وبطبيعة الحال فهناك دوافع عديدة لمثل هذه الترتيبات كعدم رغبة الشركات في دخول الدول المنتجة ما لم تضمن لها نسبة عالية من الدخل وعدم رغبتها الإنضمام تحت قوانين ضرائب الدخل التي قد تغير دون مشورتها أو علمها وخشيتها من التأميم ، فهي لم تعد ترغب في تحمل المخاطر وحدها سواء المخاطر التجارية في عمليات التنقيب والاستكشاف والمخاطر السياسية كالتأميم وأصبحت لا تريد الدخول الا اذا شاركتها الدول المنتجة في تحمل المخاطر وأعطيت نسبة من النفط الذي يتم انتاجه معفاة من كل ضريبة الا أنه في نفس الوقت لا يمكن أن يتغاضى عن ظهور مثل هذا النوع من الترتيبات كان نتيجة أيضا للتفوق الاداري والتخطيطي لشركات

النفط العالميـــة على القدرات المحدودة لمعظم الـــدول المنتجة للنفط •

ثانيا ـ التكرير :

ان تكرير النفط من أهم مراحل الصناعة النفطية ولقد وصفه جون د• روكفلر وهو من أشهر رواد صناعة النفط الاوائل بأن : « التكرير هو جبل طارق الصناعة النفطية » بمعنى أن من سيطر على التكرير سيطر على صناعة النفط •

ورغم ضخامة انتاج النفط في العالم العربي فان طاقة التكرير لم تتجاوز ١٥٪ من حجم الانتاج العربي ولم تصل الى ٤٪ من طاقة التكرير الدولية •

وفي سنة ١٩٨٠ بلغت طاقة التكرير في البـــلاد العربية ٣ر٢ مليون برميل يوميا وهي تبلغ حوالي ١٥٪ من انتاج النفط في الدول العربية وذلك كما يبين الجدول التالي[١] :

	التكرير بآلاف البراميل يوميـا	الانتاج	النسبة
الامارات العربية المتحدة	١٥	١٧١٠	
البحريـــن	٢٥٠	٥٠	

←

(١) أرقام التكرير تقرير الامين العـــام السنوي السابع لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول سنة ١٩٨٠ الكويت ص ٧٠ • أرقام الانتاج تقديرية عن Petroleum Economit يناير ١٩٨١ •

الجزائـــر	٥٠١	٩٥٠
السعوديــة	٧٦٥	٩٨٩٣
العــراق	٣٣٥	٢٦٣٣
قطـــر	١٣	٤٧٢
الكـــويــت	٦٤٤	١٦٦٦
ليبيـــا	١٣٨	١٨١٦
مصـــر	٢٩٢	٦٠٤
سوريـــا	٢٢٤	١٧١

وتذهب أكثر من ثلث منتجات التكرير الحالية الى الاستهلاك المحلي والذي بلغ سنة ١٩٧٩ حوالي ٤ر١ مليون برميل يوميا كما يبين الجدول التالي(٢) :

	١٩٧٩ م
أبو ظبي	٨ر٤٥
البحريـــن	٤ر٥
الجزائــر	٢ر١٠٣
السعوديــة	٥ر٣٤١
العــــراق	٦ر١٧٨
قطــر	١ر٨
الكــويــت	٣ر٤١
ليبيـــا	٣ر٨٠
مصـــر	٣ر٢٣٨
سوريـــا	٥ر٩٠
المجمـــــوع	ــر١١٣٣

(٢) المصدر : تقرير الامين العام العاشر/منظمة الاقطار العربيــة المصدرة للبترول ٠

ويتم التخطيط الآن في معظم البلاد العربية لاقامة المزيد من معامل التكرير في السنوات الخمس القادمة وتبلغ الطاقة المخطط لها ما يقارب خمسة ملايين برميل يوميا[1] •

وبطبيعة الحال فانه حتى لو تمت اقامة المصافي المخطط لها فان طاقة التكرير العربية ستستمر في كونها صغيرة أمام الطاقة العالمية والتي بلغت سنة ١٩٨٠ (٣ر٨١) مليون برميل يوميا ، وبالاضافة الى ذلك فان لصناعة التكرير في العالم العربي مشاكل كثيرة اذ أنه بالنظر الى امكانيات العالم العربي المتواضعة من الناحية الفنية والادارية فان النتيجة هي استيراد المعمل واستجلاب الفنيين من الخارج وحتى الهيئات الاستشارية التي تضع الدراسات المتعلقة بالجدوى يتم استجلابها من الخارج وبالاضافة الى كل هذا فان سوق المنتجات سيكون أيضا في الخارج الامر الذي سيجعلها تجابه سياسات ضريبية تمييزية وتتعرض لرسوم جمركية غير مفروضة على الخام ، كذلك فان تكلفة نقل المنتجات أعلى من نقل الخام ولن يكون من السهل التغلب على هذه المشاكل خصوصا اذا ما أخذنا في الاعتبار وضع الاجهزة التسويقية في البلاد المصدرة للنفط •

وينطبق ما يقال عن التكرير أيضا على الصناعات البتروكيماوية التي تحاول البلاد العربية اقامتها •

---

(١) تقرير الامين العام السنوي الثالث المقدم الى الاجتماع السابع عشر لمجلس الوزراء لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول • نوفمبر ١٩٧٦ ص ٤٢ •

ثالثا ـ النقـل :

وللطبيعة الخاصة التي تتميز بها صناعة البترول من حيث كون مصادر الانتاج بعيـدة في أغلب الاحيان عن مناطق الاستهلاك الرئيسية كان لنقل النفط أهمية بالغة في هذه الصناعة •

ولو نظرنا الى الدول العربية فان ما تملكه من ناقلات تبلـغ حمولتها أكثر من ١٠ ملايين طن أي فقط ١٪ من حمولة أسطول النقل العالمي[٢] ورغم صغر حجم الاسطول العربي فان معظم طاقته عاطلة عن العمل لسوء الادارة من ناحية وعجزها من ناحية أخرى وتعزى الاسباب في ذلك الى سوء الادارة من ناحية وعجز الاجهزة التسويقية على تنسيق عمليات بيع الخام العربي مع استعمـال الناقلات العربية •

رابعا ـ التسويـق :

وتسويق النفط هو رابع مراحل الصناعة ورغم انشاء شركات وطنية لتسويق النفط في معظم البلـدان المصدرة ، فان ميدان تسويق الخام والمنتجات لا تزال تسيطر عليه الشركات • فبالنسبة للخام تقوم الشركات بشراء حصة الدول المنتجة وفقا للترتيبات المتفق عليها في اتفاقيات المشاركة أو التأميم أو المقاولة •

وبالنسبة للمنتجات فان دور الشركات لا يزال بالغ الاهمية ورغم دخول العديد من حكومات الدول والنامية منها على وجه

---

(٢) محمد خير الايوب ، سوق النفط والناقلات العربية ، النفط والتعاون العربي ، العدد الثاني ، سنة ١٩٨٠ ، ص ١٥٧ •

الخصوص في ميدان تسويق المنتجات النفطية داخل بلدانها • لا زالت الشركات تسيطر على ٧٩٪ من عمليات التسويق في جميع أنحاء العالم باستثناء البلدان الشيوعية وأمريكا الشمالية[١] •

ومعنى هذا أن الدول العربية لا زالت بعيدة جدا عن السيطرة على الصناعة النفطية سواء في ميدان الانتاج أم التكرير والتصنيع أم النقل والتسويق • وحتى الآن فان أهم ما يمكن تحقيقه هو تغيير في الملكية الاسمية وتحسين في الشروط المالية ، الامر الذي أدى الى ارتفاع دخل هذه الدول عن كل برميل منتج ارتفاعا ملحوظا ، فلقد ازداد متوسط دخل الدول المنتجة عن كل برميل من حوالي ٦٪ في سنة ١٩٦١ من القيمة النهائية لكل برميل الى حوالي ٣٠٪ سنة ١٩٨٠ ويبين الجدول التالي تقسيم الدخل عن كل برميل بين حكومات الدول المنتجة وحكومات الدول المستهلكة والشركات العاملة[٢] :

السنة	نسبة دخل حكومات الدول المنتجة بما في ذلك تكلفة الانتاج	نسبة ضرائب تفرضها الدول المستهلكة	نسبة دخل الشركات بما في ذلك أرباح التكرير والتسويق
١٩٦١	٦ ٪	٥٢٪	٤٢٪
١٩٧٠	٦ ٪	٥٧٪	٣٧٪
١٩٧٥	٣٠٪	٤٥٪	٢٥٪
١٩٨٠	٣١٪	٥٢٪	١٧٪

- الارقام مأخوذة من : نشرات منظمة أوبك •

---

(١) عالم النفط ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٧ ص ٧ •

(٢) Ali Jaidah, Princing of oil, role of the controlling power opec review. June 1977 p. 16.

ويلاحظ أن الزيادةالكبيرة في نسبة دخل الدول المنتجة تحققت بعد حرب رمضان التي رفعت أسعار النفط الى مستويات عاليـة فأصبحت تكلفة الانتاج والتكرير بسيطة مقارنة بسعر النفط •

وتنيجة لارتفاع أسعار النفط من جهة وازدياد حصة الدول المنتجة النسبية والمطلقة منها تجمعت لدى الدول المنتجة للنفط بصورة عامة والدول العربية منها بصورة خاصة فوائض ماليـة كبيرة زادت من قوة مركزها الدولي ، وجعل الدول المتقدمة تخشى قيام الدول العربية بتوجيه سوق النقد الدولي ، الامر الذي جعل مشكلة الدول المتقدمة الآن تتعدى مجرد مسألة الحصول على النفط الى السعي الى العمل على استعادة الاموال المتجمعة لدى دول النفط والى ابعاد النفط عن السياسة •

ومن هنا بدأت تظهر حاجة الدول المستهلكة الى توحيد صفوفها للعمـل على تحقيق هذه الاهداف سـواء عن طريق التعاون أو احتمالات المجابهة •

وبطبيعة الحال فان الدول المتقدمة تدرك أكثر من الدول العربية ، أن النفط مصدر آيلا للنضوب ولذلك فان قوة الدول العربية هي أيضا قوة مؤقتة ستنتهي باتنهاء هذا النفط أو باكتشاف بديل له وهذا يعني بطبيعة الحال أن الوقت ليس في صالح الدول العربية ولذلك كان سعي الدول الغربية دائما لكسب الوقت ، فحين فرض حظر التصدير ابـان حرب أكتوبر سنـة ١٩٧٣ ، استطاعت الدول المتقدمة أن تقنـع الدول العربية برفع الحظر

بمجرد تقديم وعود بتأييد انسحاب اسرائيل وعقد مؤتمر جنيف وكانت النتيجة عودة امدادات النفط واستمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية •

ثم أيضا ظهرت فكرة الحوار وبدأت المؤتمرات تعقد فمن حوار عربي أوروبي ومن حوار للشمال والجنوب ومن مؤتمرات للتعاون ونجد أن السمة الغالبة على الحوار هو بطء سيره ذلك أن الوقت في غير صالح العرب • وفي هذه المؤتمرات يهدف الغرب أساسا الى أن يكون للدول المتقدمة رأي في تسعير النفط وحجم انتاجه حتى لا ترتفع أسعاره وحتى لا يستعمل كأداة سياسية •

وتعمل الدول الغربية الى الحصول على الفوائض المالية المتوفرة في البلاد العربية بشتى الطرق •

فتحت شعار نقل التكنولوجيا تقوم بتصدير مصانع معقدة تعجز الامكانيات العربية المحلية عن تسييرها وصيانتها وبطاقة انتاجية أكبر من أن تستوعبها أسواقها وبتكلفة تجعلها عاجزة عن المنافسة في الاسواق الدولية •

وللاسف فان الكثير من الدول العربية تقع فريسة لأوهام تجعلها تعتقد أنه بشرائها لعدد كبير من المصانع وتركيبها في بلادها سوف تتحول الى بلد صناعي متناسية أن سعر التقدم الصناعي هو أعلى بكثير من مجرد استيراد بعض المصانع الجاهزة •

وتسعى الدول المتقدمة لتشجيع بعض الدول العربية المصدرة للنفط للاستثمار في الدول المتقدمة ، ومعظم هذه الاستثمارات

لا تتعدى كونها استدراجا لاعادة أموال النفط الى الدول المتقدمة.
ومعظم هذه الاستثمارات تعمق الارتباط بالدول المتقدمة وتقيم فيها مصالح اسمية مما يجعل أمر اتخاذ اجراء ردعي ضد الدول العربية أمرا ممكنا اذا ما دعت الحاجة . وفي نفس الوقت لا يتعدى دور الدول العربية في مثل هذه المشاريع دور الشريك النائم الذي يقدم المال دون أن تكون له القدرة الادارية والفنيه الكافية للمراقبة أو التحكم في مثل هذه الاستثمارات .

وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه الدول المتقدمة بهذه الاجراءات في اطار ما تسميه بالحوار والتعاون تعمل وبصورة أكثر دقة وجدية على الاستعداد للمواجهة فهي توحد صفوفها وجهودها في منظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الهدف منها تقليل الطلب على النفط وخفض السعر الى حد معين وتقليل الاعتماد على النفط المستورد ووضع خطط لاقتسام ما يتوفر لديها من نفط في حالة حدوث أي طارىء وتنمية البحوث الهادفة الى ايجاد بدائل للنفط كمصدر للطاقة .

ولقد استطاعت هذه المنظمة منذ انشائها عقب حرب رمضان أن تقلل من معدلات الزيادة السنوية في استهلاك الطاقة بصورة عامة والنفط بصورة خاصة وفي سنة ١٩٨٠ تمكنت هذه الدول لأول مرة من تخفيض استهلاكها من النفط بما يقدر بـ ٣ مليون برميل يوميا أي ما يقرب من ٨٪ من استهلاكها سنة ١٩٧٩ م .

وهي تسعى أيضا الى اقامة مخزون ضخم من النفط داخل البلدان المستهلكة لمواجهة الطوارىء وقد بلغ المخزون لدى دول

أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان في نهاية سنة ١٩٨٠ حوالي ٣ر٥ بليون برميل أي ما يكفي تغطية استهلاك هذه الدول لأكثر من خمسة شهور أو تزويدها بحوالي عشرة ملايين برميل يوميا لمدة سنة •

وبالاضافة الى كل هذا تقوم الدول المتقدمة بين الفينةوالاخرى بالحديث عن احتمال اللجوء الى استعمال القوة لتأمين مصادر النفط ان دعت الحاجة وتنشىء لذلك قوات عسكرية خاصة ذات كفاءة عالية مثل قوات الانتشار السريع الامريكية • وبدون شك فان تماسك وتنظيم الدول المتقدمة أصبح يشكل خطرا علىالدول النفطية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة •

فنحن نجد أن الدول المتقدمة حققت وتحقق أهدافها من رفع حظر وفرض سنة ١٩٧٣ تظير وعود لم تتحقق الى نجاح وكالة الطاقة الدولية أولا في الحد من زيادة الطلب ثم تخفيضه الىتجميد الاسعار أو ارتفاعها بنسب بسيطـة أولا ثم الضغط لتخفيضها والنجاح في ذلك ، مع الاتجاه الهبوطي المستمر في التنميةالشرائية لهذه الاسعار وسير شروط التجارة في صالح الدول الصناعية ، كذلك نجد التوسع في مخزونات النفط لمجابهة الطوارىء وتدعيم قوة الغرب على المجابهة وفي نفس الوقت نجد أن الدول النفطية بصورة عامة والدول العربية النفطية بصورة خاصة تزدادخلافاتها ويقل تعاونها •

فمن خلافات داخل منظمة الأوبك حول القيم النسبية لمختلف الخامات وفشل في الاتفاق على برنامج لتحديد الاتناج حتى يمكن

اجتناب المنافسة الى قيام بعض الدول بزيادة حجم انتاجهاواستنزاف مواردها النفطية متذرعة بحاجتها الحقيقية أو المصطنعة الى المال • الى اختلاف حول الاسعار أدى الى ظهور نظام السعرين للنفط داخل منظمة الأوبك •

ان على الدول العربيـــة أن تعي حقائق معينة في صناعتهـــا النفطية :

أولاهـــا :

أنها لا تزال بعيدة عن السيطرة على هذه الصناعة وكل ماأمكن تحقيقه لا يتعدى كثيرا زيادة في دخولها تتآكل باستمرار بفعل التضخم الدولي والضغط الهبوطي المستمر على الطلب العالمي •

وثانيهـــا :

أنها تجابه خطرا من الدول الصناعية التي تنظم صفوفها بدقة وتسعى للحصول على النفط وعوائده •

وثالثهـــا :

ان خطرا طبيعيا يواجهها وهو أن نفطهـــا يتناقص كل يوم وسينضب في المستقبل الذي ليس بالبعيد جدا خصوصا بالنسبة لبعض الدول العربية •

ورابعهـــا :

ان خلافات تدب فيما بينها ولو انتشرت مثل هذه الخلافات

فلن تؤدي الا الى المزيد من الاضرار بمصالح جميع الدول المصدرة للنفط بدون استثناء وقد تمثلت هذه الخلافات في اصرار بعض الدول على زيادة انتاجها رغم وجود فائض نفطي متزايد في السوق الدولية أدى الى تخفيض الاسعار •

الحاجة الى استراتيجية عربية للنفط :

ولان الوقت يجري في غير صالح الدول المنتجة للنفط بصورة عامة والعربية منها بصورة خاصة لاعتمادها على هذا المصدر وحده وحتى لا يكون الوقت قد فات فان اجراءات عاجلة هي واجبة الاتخاذ قصد وضع استراتيجية واضحة المعالم لاقرار مبدأ تعاون حقيقي وتوحيد الصف بما يكفل الاستفادة القصوى من هذا المصدر الآيل للنضوب ولعل منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول تشكلان الاطار القانوني للمزيد من التعاون وان كانتا بحاجة الى مزيد من التأييد والتنظيم •

أ ــ منظمة الاقطار المصدرة للنفط « أوبك » :

لقد مر ما يزيد على عشرين عاما منذ أن أنشئت هذه المنظمة وخلال هذه الحقبة الزمنية مرت الصناعة النفطية بتغييرات أساسية الا أن المنظمة لم تستطع أن تواكب كل هذه التغيرات لأسباب جوهرية •

فبالرغم من أن الاعضاء في هذه المنظمة استفادوا من عضويتهم

وذلك عن طريق تبادل المعلومات وخلق وعي نفطي لدى المسؤولين واتخاذ بعض الاجراءات الهامة من تنفيق الاتاوة الى قرار كاراكاس الا أن المنظمة في حاجة الى تغييرات أساسية لجعلها أكثر فعالية ولا يمكن أن يتأتى ذلك الا بتغيير النظام الاساسي لها حتى يمكن اتخاذ القرارات بالاغلبية بدلا من ضرورة الاجماع الذي يتطلبه النظام الاساسي الحالي • فلقد كان شرط الاجماع هو السبب الرئيسي في القضاء على العديد من الآراء والافكار التي كان من الممكن أن تجعل المنظمة أقوى بكثير مما هي عليه الآن مثل برنامج تحديد الانتاج •

ومن المفهوم أنه ليس من السهل أن تقبل الدول الاعضاء في المنظمة تحويل أوبك الى هيئة عليا لها حق اتخاذ القرار النهائي في تحديد حجم الانتاج بالنسبة لكل دولة وتحديد الاسعار وتنظيم الاسواق • ذلك أن هذا يعني تنازل الاعضاء عن جزء من سيادتهم ابلنسبة لأهم مصدر يملكونه لكن العمل المشترك يتطلب الثقة المتبادلة بين الاعضاء ووضع المصلحة العليا للمجموعة فوق المصلحة الفردية المؤقتة لبعض الاقطار ، ولعل وكالة الطاقة الدولية مثلا ينبغي لمنظمة الأوبك أن تحتذي به طالما أنها ستضطر الى مواجهتها في يوم من الايام •

وعلى الدول العربية الاعضاء أن تعمل على اصلاح أوبك بحيث تصبح في طريقة تسييرها وتنظيمها شبيهة بمنظمة الطاقة الدولية • فمن حيث طريقة اتخاذ القرارات يتم توزيع الاصوات بين الدول الاعضاء بحيث يصبح لكل دولة من الدول الاعضاء

عدد متساو من الاصوات العامة يضاف اليها عددا من «الاصوات النفطية » يتم تحديدها وفقا لحجم الاتتاج واحتياطي كل دولة . ويتم التصويت باستعمال الاصوات العامة فقط بالنسبة للمسائل الاجرائية في حين أن الامــور ذات الاهمية مثل برنامج تحديد الاتتاج وقضايا تحديد الاسعار وتحديد القيم النسبية للخامات واتخاذ الاجراءات التي قد تتخذها الدول المستهلكة ضد أحد الاعضاء بسبب دورها في المنظمة .

كل هذه الامور يجب أن يتم اتخاذ القرارات فيها بالاغلبية عن طريق استعمال الاصوات العامة والاصوات النفطية .

كذلك بالنسبة للامور التنظيمية الاخرى فان أوبك قد تجد في منظمة الطاقة مثلا يحتذى به اذ يمكن خلق مجموعة من اللجان الدائمة والتي تكون مسؤوليتها دراسة الاجراءات التي يجــب اتخاذها في حالات الطوارىء والتعاون مع مختلف الدول والعلاقات مع الدول المستوردة والشركات .

وحتى يمكن لمنظمة الأوبك أن تؤدي دورا فعالا فان تعديل نظامها الاساسي يجب أن يكون مصحوبا بتقوية جهازها الاداري الحالي ويجب على جميــع الدول الاعضاء تمكين المنظمة من الحصول على خيرة العناصر ، وذلــك حتى تتمكن من اعداد الدراسات الجدية حول أوضاع ســوق النفط الدولي وأحوال العرض والطلب وتتمكن من اجراء تنبؤات دقيقة عن مستقبل الطلب على الطاقة والامكانيات المختلفة للمصادر النفطية ومدى منافستها للنفط .

ان الدول المصدرة للنفط أصبحت تدرك أن ايجاد بديـل للنفط في المدى القصير أمر ليس ميسورا لذلك فان عليهـا أن تسعى للحصول على أعلى قدر ممكن من الفائدة نتيجة لهذه الميزة •• لكن الصورة قد تختلف بالنسبة للمدى البعيد حيث يمكن ايجاد بديل للنفط جزئيا ان لم يكن كليا وعلى الدول العربيـة المصدرة أن لا تفاجأ بهذا الامر • فالخام مصدر طبيعي لا يتجدد• ولقد جعل مهمة تمويل التنمية مهمة سهلة في الدول المصدرةللنفط في حين أنها الشغل الشاغل للدول النامية •

ولذلك ينبغي استغـلال هذا المصدر الاستغلال الأمثل • فتحاشي المنافسة بين الاقطار الاعضاء شرط أساسي المحافظة على القيمة الحقيقية للنفط ولجني أكبر قدر ممكن من الربح الاقتصادي ولا يمكن تحاشي المنافسة الا باحياء برنامج تحديد الانتاج وأن تتحول المنطقة الى كارتل فعال يحدد انتاجه ويقسم أسواقه ويقرر أسعاره وينسق سياساته المؤدية الى كل ذلك •

والواقع أن عملية تحديد الانتاج ليست سهلة فلقد طرحت للنقاش في المنظمة منذ انشائها ، الا أن السؤال الذي كان يعيق الوصول الى اتفاق هو كيفية الوصول الى تحديد كمية ما تنتجه كل دولة •

ولعل وضع الدول النفطية الآن أفضل من أي وقت مضى فهي تقبل مبدأ تقنين الانتاج أو حتى تخفيضه ذلك أن معظمهـا تتمتع بفوائض مالية تزيـد عن حاجتها مع استثناء أندونيسيا وصغار المنتجين مثل الاكوادور والجابون وان أصبحت في الايام

الاخيرة أقطار أخرى مثل نيجيريا والجزائر تنفق أكثر حتى من عائداتها نتيجة لبرامجها الانمائية الطموحة .

وبالاضافة الى برنامج الانتـاج فان على الدول العربية أن تسعى الى دمج النفط في اقتصادها الوطني وهذا لن يتأتى بمجرد تأميم النفط أو شراء حصة الشركات ، لكن أهم من ذلك يجب وضعت تحت السلطة المباشرة لهيئات التخطيط في الدول المصدرة حتى يمكن تنسيقه مع قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى .

فهيئات التخطيط في البلاد العربية المصدرة للنفط هي التي يجب أن تقوم بتحديد حجم الانتاج بناء على أوضاع السعـر والحاجات للتنمية والتزامات الدولة تجاه منظمة الأوبك .

ب ـ منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط :

رغم أن انشاء هذه المنظمة جـاء سنة ١٩٦٨ أي بعد انشاء منظمة الأوبك بحوالي ثمان سنوات ، الا أنها استطاعت خصوصا خلال السنوات السبعة الاخيرة أن تتقدم بالتعاون العربي خطوات واسعة .

فلقد تمكنت من انشاء شركات عربية مشتركة في ميـدان الصناعة النفطية تشكل بدون أدنى شك تعاونا عربيا حقيقيا في هذا الميدان .

فلقد تم انشاء الشركة العربية لنقل البترول والشركة العربية لبناء واصلاح السفن والشركة العربية للاستثمارات والشركة

العربية للخدمات البترولية ورغم أن سير العمل في هذه الشركات لا زال بطيئا الا أن ايجاد الشكل القانوني للتعاون في هذه المجالات يعتبر في حد ذاته تقدما ملموسا .

ولقد كانت المنظمة العربية هي المنظم الحقيقي لعملية حظر التصدير للولايات المتحدة وهولندا وتخفيض الانتاج الكلي ابان حرب رمضان سنة ١٩٧٣ ، وبدون شك فقد كانت عملية تنظيم الحظر ناجحة حتى انها أدت الى تحقيق دخل اضافي كبير للدول العربية وجعلت الغرب يدرك أهمية النفط العربي .

ولقد استطاعت المنظمة في واقع الامر أن تجتذب العديد من خيرة الخبرات النفطية العربية للعمل في جهازها وتمكنت من خلق ونشر فكر نفطي عربي يكون له بدون شك تأثير في مستقبل الصناعة النفطية العربية .

ولا شك ن الاطار القانوني للمنظمة وشركاتها هو اطار سليم كذلك فان جهازها الحالي على درجة عالية من الكفاءة ولعل كل ما تحتاجه هو زيادة التأييد السياسي لجهازها الفني حتى يتمكن من فتح آفاق جديدة للتعاون العربي في ميدان هذه الصناعة .

ج ـ دمج النفط في الاقتصاد الوطني :

كما يجب أن تهدف الاستراتيجية العربية في ميدان النفط الى دمج النفط في الاقتصاد الوطني بحيث يؤدي الى تغيير جذري في السياسة التجارية والاقتصادية للدول العربية بحيث لا يترك

لشركات النفط ممارسة التصرف في النفط وحدها وتحديد الجهة التي يباع اليهـا والكمية الواجب اتناجها ، بل يجب أن يدخل النفط ضمن اتفاقيات التجارة بحيث أن مجرد ضمان بيع كمية معينة لدولة ما سيجعل الدولة العربية المصدرة تحصل على مزايا محددة مثل قيام الدول المستوردة بانشاء صناعات معينة في الدول المصدرة وضمان دخول منتجات هذه الصناعة الى أسواقها .

كذلك فان الاستراتيجية العربية النفطية يجب أن تقـر في المقام الاول أهمية اقامة الصناعات المرتكزة على النفط لكنـه يجب أن لا تغيب الاعتبارات الاقتصادية عن النظر في اقرار اقامة مثل هذه الصناعات وكذلك فلا بد من تنسيق بين الدول العربية حول اقامة هذه الصناعات حتى لا تؤدي الى التنافس بين هذه الدول حول الاسواق .

وأخيرا فان التعاون هو الطريق الواحد المتبقي أمام الدول العربية وذلك لتوحيد الصفوف استعدادا لما قد يأتي من مواجهة مع حكومات الدول المستوردة أو مع الشركات .



علاقات الدول المصدرة للنفط بالدول المستوردة

بحث ألقي في مؤتمر البترول العربي العاشر

رغم أن الدول المتقدمة هي الدول الرئيسية المستهلكة للنفط، والتي كانت ولا زالت تؤمن مواردها النفطية من الدول المنتجة للنفط ، الا أن العلاقة بينها وبين الدول المنتجة كانت علاقة غير مباشرة في معظم الاحيان .

ذلك أن من أهم سمات الصناعة النفطية الدولية هو قيام الشركات الكبرى العاملة في هذا المجال بلعب الدور الرئيسي في استكشاف وانتاج وتكرير ونقل وتصدير النفط وفي نفس الوقت كانت هذه الشركات هي حلقة الوصل الهامة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة .. وكان من الاسباب التي زادت من أهمية الشركات هو الاقتناع السائد لدى الدول المنتجة للنفط في اعتبار النفط سلعة تجارية يجب أن تترك بعيدا عن السياسة[1] ، فينبغي

---

(١) لقد كانت هناك محاولات لاستعمال النفط كقوة سياسية في الشرق الاوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اذ أصدر مؤتمر الجامعة العربية الذي عقد ببلودان في يونيو سنة ١٩٤٦ م توصية يطلب فيها فيه منع النفط عن الدول الغربية لتأييدهــا انشاء كيان صهيوني في فلسطين . ولكن هذه التوصية لم تنفذ لان الدول النفطية وخصوصا السعودية كانت ترى وجوب ترك النفط بعيدا عن السياسة .

أنظر للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع : جورج لينسزوسكي ـ النفط والدولة في الشرق الاوسط ـ نيويورك مطبعة جامعة كورنل ص ١٨٨ .

أن يبقى النفط مستقلا عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني بصفته بقعـــة اقتصادية متقدمـــة في اقتصاد متخلف تتيجـــة للاختلاف التكنولوجي بين قطاع النفط وبقية قطاعات اقتصاديات الدول المنتجة • كان للشركات اليـــد الطولى في ميدان الاستكشاف والانتاج والتكرير والتصدير واقتصر دور الحكومات على استلام نصيبها من اتاوة أو ضريبة دون أن تحاول أن تتدخل في شـــؤون الشركات خوفا من قتل الدجاجة التي تبيض ذهبا •

وبالنسبة للدول المتقدمة فقد كانت الشركات تقوم بدور هام اذ أنها توفر امدادات النفط بأبخس الاسعار دون أن تكلفهم عناء اقامة علاقات معينة مع حكومات الدول المنتجة والتي قد تكلفهم تنازلات اقتصادية أو سياسية معينة •

وبطبيعة الحال في حالات استثنائية وعندما دعت الحاجة كانت حكومات الدول المتقدمة تتدخل نيابة عن الشركات لحمايتهـــا أو تأييدها أو ضمان دخولها الى منطقة معينة[1] •

---

(١) ولعل أشهر دليـــل على تدخل الحكومة للحماية هو تدخـــل الحكومة البريطانية لحماية شركة البترول الأنجلو ايرانية ، عندما قام الدكتور مصدق بتأميم النفط في مايو سنة ١٩٥١ م •

ومن أمثلة التأييد هو قيام الحكومة الامريكية بالتعهد بعدم رفـــع قضايا منع الاحتكار ضد شركات النفط لتمكينها من توحيد صفوفها أمام الدول المنتجة كلما دعت الحاجة مثلما حدث في يناير سنة ١٩٧١ م بعد صدور قرار كاراكاس •

أنظر : (Oil and Gas Journal, January 25, 1971 p. 84)

أنظر أيضا : (Wall street Journal, January 28, 1971 p. 4)

ومن سمات الصناعة النفطية ذلك الوضع الخاص الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة فهي بالاضافة الى كونها أكبر المنتجين وأكبر المستهلكين فان خمسة من أكبر شركات العالم السبع هي شركات أمريكية ، وكان سعر النفط في الولايات المتحدة هو أساس التسعير •

ورغم تمكن الدول المنتجة للنفط من تحقيق تقدم خلال المراحل التي مرت بها في تجربتها النفطية حيث تمكنت من الانتقال من عقد امتياز الى عقود مشاركة الى تأميم جزئي أو كلي للصناعة ثم ظهور عقود مشاركة الانتاج • ومن مرحلة الحصول على اتاوة تحدد وفق حجم الصادرات الى اقتسام الارباح الى تنفيق الاتاوة وزيادة في نسبة الارباح التي تؤول الى الدولة • ومن أسعار معلنة تحددها الشركات المنتجة الى أسعار يتم تحديدها باتفاق الطرفين ثم الى أسعار يتم تحديدها من قبل الدول المنتجة وحدها •

ورغم كل هذا فلا زالت العلاقة بين الدولة المنتجة للنفط والدول المستهلكة علاقة غير مباشرة في معظم الاحيان فعمليات التأميم والمشاركة في الانتاج لم تجعل النفط تحت السيطرة الكاملة لحكومات الدول المنتجة ، رغم أنها زادت من دخلها منه بل

←

ومن أمثلة ضمان دخول الشركات لمنطقة معينة هو قيام الحكومة الامريكية بالتدخل لفض النزاع بين ايران وبريطانيا على أن يفتح الباب أمام الشركات الامريكية في ايران وبالفعل تم ذلك بانشاء الكونسورتيوم سنة ١٩٥٤ م •

لا زالت للشركات أهميتها القصوى في لعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك ذلك أن الترتيبات التعاقدية الجديدة نقلت الحكومات الى دور المشارك في المخاطر ولكنها لم تلغ دور الشركات بل صارت العلاقة بين الدول المنتجة والشركات النفطية علاقة تعاقدية جديدة توزع فيها الارباح والمخاطر بطريقة مختلفة •

فعقود المشاركة الجديدة هي في معظم الاحيان ليست سوى تغيير في شروط عقد الامتياز وتأميم النفط في العديد من الاقطار المصدرة للنفط لم يكن سوى اتفاقية لشراء جزء أو كامل الملكية الاسمية الشركة مع تغيير اسم الشركة من صاحبة عقد الامتياز الى الشركة العاملة ومنحها حق الأولوية في شراء كامل الانتاج أو معظمه بسعر يقل كثيرا عن الاسعار المعلنة[١] • وفي واقع الامر حولت مثل هذه الاتفاقيات الدولة الى المالكة للشركة لكنها وبحكم الامكانيات الفنية والادارية المتواضعة لم تكن سوى المالك المتغيب ولا زال الاشراف الحقيقي وتسيير العمل من اختصاص الشركة العاملة •

ورغم الملكية الاسمية ــ الكلية أو الجزئية ــ لشركات النفط فان الدول المصدرة لم تتمكن بعد من وضع يدها على نفطها بصورة كاملة • بمعنى أنها لم تستطع بعد أن تدمج قطاع النفط

---

(١) ليس من نطاق هذا البحث التقييم الاقتصادي لريعية عقد الامتياز والمشاركة والتأميم ومثل هذا التقييم موجود في كتاب (The Pricing of Libyan Crude Oil, pp. 246 - 254) لكاتب هذا البحث •

في اقتصادها الوطني وتجعله قطاعا رائدا يلعب دوره الرئيسي في تطوير القطاعات الاخرى • اذ لا يزال دور النفط حتى الآن مقتصرا على كونه منتوجا نقديا يستعمل الدخل منه في الانفاق على القطاعات الاخرى •

وفي كثير من البلاد المصدرة للنفط تحسنت أوضاع الشركات وفقا للتطورات الجديدة في العلاقة بين الشركات والدول المصدرة اذ لم تعد هذه الشركات تتحمل المخاطر المقترنة بعمليات الاستكشاف وحدها ولم يعد لديها الكثير الذي تخشى عليه داخل البلدان المصدرة ذلك أنها عوضت عن النسبة التي اشتريت منها من قبل الدول المصدرة وفي معظم الاحيان كان التعويض أفضل من عادل• وفي نفس الوقت لا زالت لمعظم هذه الشركات في الكثير من البلاد المصدرة الكلمة العليا في الانتاج والنقل والتصدير والتكرير • أما حكومات الدول المنتجة فلم تتمكن بعد من التحكم الفعلي في التصدير كماً وكيفاً وهي جوهر السيطرة على القطاع اذ أن وصول امدادات النفط للدول المستوردة بدون انقطاع هي أهم جوانب الموضوع بالنسبة لها وطالما تمكنت الشركات من الاستمرار في الحصول على الامدادات النفطية وتوفيرها لهذه الدول المستوردة بالسعر المناسب فان حكومات الدول المستوردة تفضل البقاء خارج الصورة •

الا أن الظروف الدولية التي تمر بها الدول المنتجة للنفط بصورة عامة والدول العربية منها بصورة خاصة تجعلها تفكر وتتحدث عن دمج نفطها في اقتصادها الوطني حتى يصبح أداة

ليس فقط في قوتها الاقتصادية بل أيضا في قوتها السياسيةولتجعل منه أداة مساعدة في تحقيق أهدافها القومية[1] .

وخلال حرب رمضان وتيجة للظروف البالغة الحساسية من حيث استمرار اسرائيل في احتلال أراض عربية بتأييد من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الاخرى قامت الدول العربيـــة المنتجة للنفط باستعمال نفطها أيضا كقوة تساعد على تحسين مركزها السياسي .

ففرضت حظرا على تصدير النفط الى كل من الولاياتالمتحدة وهولندة وفي نفس الوقت قامت بتخفيض انتاجها الاجماليوتقسيم الدول الى دول صديقة يحق لها الحصول على كمية من النفط تعادل تلك التي كانت تحصل عليها قبل الحرب ، ودول غيرصديقة وهي التي تؤيد اسرائيل وقد منع النفط تماما عن هذه الدول ثم بقية الدول وهي تحصل على كميات أقل من النفط نتيجةالتخفيض العـــام .

وفي أقل من شهر انخفض انتاج النفط العربي بما يزيد عن ٣٠٪[1] ولقد أدى الحظر على التصدير الى دولتين والتخفيض العام للانتاج الى حدوث مصاعب اقتصادية دولية وارتفعت أسعار

---

(١) أصدرت منظمة الدول المصدرة للنفط في اجتماعها العشرين الذيعقد بالجزائر في يونيو ١٩٧١ قرارا كلفتفيه من اللجنةالاقتصادية التابعة لها بدراسة الطرق والوسائل لدمج النفط في الاقتصاد الوطني ولكن هذه الدراسة لم تعد حتى الآن .

(١) الايكونوميست ١٧ نوفمبر ١٩٧٣ ص ٥ .

النفط المحققة في السوق الحرة الى ما يزيد عن عشرين دولارا للبرميل[٢] .

ورغم أن امدادات النفط العربي لم تتوقف عن الغرب لأول مرة خلال سنة ١٩٧٣[٣] الا أن هذه المرة كانت أقوى من أن تستوعبها البلدان المستوردة وذلك نتيجة لتغير وضع الطاقة في العالم فلقد أصبحت الولايات المتحدة نفسها احدى الدول المستوردة وزاد اعتماد الدول المتقدمة بصورة أكبر على النفط العربي ، وزاد من حدة الازمة أن الدول الغربية لم تكن تتوقع أن تشترك جميع الدول العربية في فرض الحظر والتخفيض .

ومهما يكن من أمر فلقد بينت الاحداث مدى ضعف الاقتصاد الغربي من ناحية الطاقة ومدى اعتماده على البلاد العربية النفطية .

---

(٢) أنظر عدد ٢١ يناير ١٩٧٤ The Petroleum Intelligence weekly ص ٣ ـ ٤ ـ ٩ .

(٣) سبق وأن قامت الدول العربية بفرض حظر على تصدير النفط على كل من بريطانيا وفرنسا عندما قاموا باعتدائهما على مصر وقد استمر الحرظ من ٩ نوفمبر وحتى ٩ مارس ولم يكن ذلك الحظر فعالا بصورة كبيرة ذلك أن السعودية تكاد تكون هي الدولة الوحيدة التي فرضته اذ رفضت العراق أن تفرض الحظر ولم تكن الكويت قد استقلت بعد ، بالاضافة الى أن أهمية النفط العربي كانت أقل بكثير من الآن ، كذلك فان عدم تخفيض الانتاج الاجمالي جعل الدول العربية تتبادل مصادر البترول . وفي يونيو ١٩٦٧ م فرض حظر آخر نتيجة للحرب وما تبعها من نكسة أصابت العرب الا أنه لم يكن فعالا اذ لم يستمر طويلا انتهى يوم ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ م بمؤتمر الخرطوم كذلك فان عدم تخفيض الانتاج الاجمالي جعل الدول المستوردة تتبادل مصادر التموين .

ولم تبين الحرب فقط اعتماد الغرب على النفط العربي بل بينت عدة أمور أخرى أهمها :

أ ــ احتمال قيام الدول العربية باستعمال النفط في سبيل تدعيم موقفها الاقتصادي كلما دعت الحاجة الى ذلك •

ب ــ انه نتيجة لارتفاع أسعار النفط توفرت لدى الدول المنتجة فوائض مالية كبيرة زادت من قوة مركزها الدولي وجعلت الدول المتقدمة تخشى اضرار دول النفط بالسوق الدولي للنقد • الامر الذي جعل مشكلة الدول المتقدمة تتعدى مسألة الحصول على النفط الى السعي الى استعادة الاموال المتجمعة لدى دول النفط أو ما عرف باسم الدولار النفطي •

ومن هنا بدأت تظهر حاجة الدول المستوردة الى اقامة علاقات مع الدول المصدرة هدفها الحصول على النفط واخراجه من دائرة السياسة وكذلك المال العربي ولتحقيق هذين الهدفين تتحدث الدول المتقدمة عن التعاون ، وتعد العدة في نفس الوقت لاحتمالات الصراع •

والدول المتقدمة تدرك للاسف أكثر من الدول المصدرة نفسها أن النفط مصدرا آيلا للنضوب ولذلك فان قوة الدول المصدرة أيضا هي قوة مؤقتة ستزول بانتهاء النفط وهذا يعني أن الوقت ليس في صالح الدول المصدرة بل هو في جانب الدول المستوردة

للنفط • ولذلك كان السعي لاستعادة امدادات النفط نفسها أهم بالنسبة للدول المستوردة من المساهمة في حل المشاكل التي أدت الى فرض الحظر ، وقد نجحت في ذلك سريعا بمجرد تقديم وعود حول تأييدها لانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ م• وتأييد عقد مؤتمر جنيف •

ثم ظهرت فكرة الحوار وقد أرادت له الدول المستوردة أن يكون بطيئا مملا فالوقت ليس في صالح المصدرين[١]• ففي الوقت الذي يتم فيه الحديث عن التعاون في مؤتمرات الحوار المختلفة « مؤتمر الشمال والجنوب ومؤتمر الحوار العربي الأوروبي » ببطء شديد ويسير الحديث عن فرص السلام والمفاوضات في الشرق الاوسط ببطء أشد تجري الاستعدادات للمواجهة بسرعة كبيرة وبشكل منظم ودقيق ويتم انشاء وكالة الطاقة الدولية لتحقيق هذه الاغراض كما يتم أيضا التلويح باستعمال القوة •

وتحت شعار التعاون يتحدث الجميع عن عدة أمور أهمها :

أ ــ نقل التكنولوجيا •

ب ــ وزيادة حجم التجارة •

جـ ــ واستثمار الاموال النفطية في البلدان الصناعية •

---

(١) في الواقع هناك أكثر من حوار الآن فهناك الحوار العربي الأوروبي ، أنظر كتاب الدكتور أحمد صدقي الدجاني ــ الحوار العربي الأوروبي ــ وجهة نظر عربية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٧٦ م ، وهناك أيضا حوار الشمال والجنوب والذي تشارك فيه الدول المتقدمة والدول النامية بما فيها الدول النفطية •

أ ـ نقل التكنولوجيا :

لقد كثر الحديث عن هذا الموضوع في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء حتى أن الدول النامية بما فيها الدول النفطية جعلتها احدى مطالبها الاساسية فمن حوار الشمال والجنوب الذي عقد بباريس • ومن متابعة هذا الموضوع نجد أن مفهوم نقل التكنولوجيا لم يعد يعني سوى قيام الدول النفطية بشراء بعض المصانع وتركيبها •

ومثل هذه العمليات هي عمليات شراء عادية تستطيع أي دولة تملك المال أن تقوم بها دون أن تذهب الى مؤتمر للحوار ودون أن تعتقد أنها حصلت على ميزة من الدول المتقدمة • ومثل هذه العملية لها مشاكل عديدة تتركز أساسا في الدول النفطية بصورة خاصة والدول النامية عموما •

فالواقع أن وهماً أصاب عددا كبيرا من الدول المصدرةللنفط ـ وشجعتها الدول الصناعية على هذه الأوهام ـ الامر الذي جعلها تعتقد أنا بشرائها لعدد كبير من المصانع وتركيبها في بلادها سوف تتحول الى بلاد صناعية متناسية أن سعر التقدم الصناعي هو أعلى بكثير من مجرد الحصول على بعض المال أو استيراد بعض المصانع •

ان التصنيع عملية بالغة التعقيد وهي تتطلب اعادة تنظيم اقتصادي واجتماعي وسياسي لكافة قطاعات المجتمع وهو أمر يحتاج الى فترة طويلة من الزمن كما يتطلب المرور بمراحل متعددة •

ولذلك فان الدول النفطية التي تقوم بين الفينة والاخرى بمنح بعض الشركات العالمية عقودا ضخمة ان لم تكن خياليةلاقامة مصانع متقدمة يجب أن لا تفاجأ عندما تجد نفسها عاجزة عن تسيير مثل هذه المصانع ناهيك عن صياناتها أو تطويرها .

ورغم أنه في حالة توفر الاموالالضخمة يمكن تكليف شركات عالمية باقامة مصنع معين وتشغيله عن طريق استقدام أجانب من خارج البلاد . فاذا ما نجحت هذه بالنسبة لمصنع واحد وفيحالات نادرة بالنسبة لقطاع معين فان اقامة مجتمع صناعي متقدم لايمكن أن يقام بهذه الطريقة ، وهو يتطلب أكثر من مجرد رأس المال رغم أهميته البالغة . والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أساسها جميعا التعليم فبدون خلق جيل متعلم يستطيع أن يستوعب الانتقالة من المجتمع التقليدي البسيط الى المجتمع الصناعي المعقد فان المصانع التي ستنشأ خصوصا تلك التي تقوم على أساس تسليم المفتاح . ستكون في غالب الامر عبئا على الاقتصاد الوطني وستجابه أعقد المشاكل وأغربها .

وبنظرة خاطفة الى نوعية الصناعات التي تقام في البلاد النفطية الآن نجدها تتركز في صناعات ذات سمات مشتركة أهمها :

أ ــ أن العناصر الوطنية في أغلب الاحيان تعجز عن اقامتها وادارتها وصياناتها الامر الذي يعمق الحاجة الى الغرب .

ب ــ ان معظمها ذات طاقة انتاجية أكبر من أن يستوعبها

السوق المحلي ولذلك فهي ستتجه الى التصدير وستجابه بالتبعية منافسة في السوق العالمية وهي في ظروف أسوأ من منافسيها •

جـ ـ ان العديد من الصناعات والبتروكيماوية منها على وجه الخصوص متشابهة في معظم الاقطار المصدرة للنفط وهذا يعني أن الاقطار المصدرة للنفط ستتحول الى أقطار متنافسة المصالح متضاربة الأهداف في منتجات النفط بعد أن عملت كثيرا على تفادي المنافسة في ميدان انتاج النفط الخام وتسويقه •

وبدون شك فان النتيجة الطبيعية لجميع المحاولات غير المدروسة والتي تقوم بها الدول المنتجة قصد انشاء صناعات ضخمة بتروكيماوية في أقطارها تعجز بامكانياتها الادارية والفنية على ادارتها وصيانتها ويعجز سوقها على استيعاب منتجاتها المؤملة في التصدير والدخول الى الاسواق العالمية ولن يؤدي ذلك الا الى اقامة مجموعة من المصانع الغير ملائمة لظروف هذه الدول وضياع الوقت والمال والتنافس فيما بينها •

د ـ معظم المشاريع والصناعات التي تقام في الدول النفطية ينقصها في واقع الامر الاخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية الامر الذي سيجعل هذه المشاريع عبئا على خزائن الدول المصدرة للنفط تعيش طالما وجدت أموالا وتنتهي بنضوب النفط والمال •

ب ـ زيادة حجم التجارة :

ومن السبل التي تعتبرها الدول المتقدمة تمتينا للتعاون بينها وبين الدول المصدرة للنفط السعي لزيادة حجم التجارة • ولكن واقع زيادة حجم التجارة هذا يعني زيادة صادرات الدول المستوردة للنفط للدول المصدرة ولا يشمل محاولة زيادة صادرات الدول المصدرة للنفط من المنتجات غير النفطية • كذلك فان أهم زيادة بدأت تتحقق هي الزيادة في قيمة الاسلحة والعتاد الحربي المصدر الى الدول النفطية وأصبحت الدول الغربية تتنافس فيما بينها في تصدير الاسلحة وتجارة الموت • ووقعت الدول المصدرة للنفط في فخ استيراد الاسلحة من الشرق والغرب تظهرها قوية أمام الدول النامية والصغيرة ولكنها لن تفيدها كثيرا فيما لو تعرضت للخطر الحقيقي والذي لن يواجهها الا من الدول المتقدمة •

ان زيادة حجم التجارة قد انعكس اما في زيادة مبيعات الاسلحة والعتاد الحربي أو في مواد استهلاكية أو في مصانع غاية في التعقيد تعجز الامكانيات المحلية عن تسييرها •

وقد صاحب زيادة حجم التجارة هذا تضخم في أسعارصادرات دول منظمة التعاون الاقتصادي (O.E.C.D.) حتى أن الرقم القياسي لأسعار واردات الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط من أعضاء منظمة التعاون قد تضاعف منذ يناير

١٩٧٤ م[١] •

ج ـ الاستثمار في الخارج :

وبالاضافة الى ما سبق فقد بدأت الدول المصدرة للنفط تقوم بعمليات الاستثمار في الخارج وبدأت العديد من الدول المتقدمة والشركات تسعى الى اشراك الدول المصدرة للنفط في استثمارات قائمة داخل تلك الدول المتقدمة • والواقع أن معظم هذه المشاريع ان هي الا استدراج لأموال النفط لاعادتها الى الغرب وتجد الدول النفطية أن دورها في مثل هذه المشاريع لا يتعدى دور الشريك النائم الذي يقدم جزءا من رأس المال دون أن تكون له القـدرة الادارية أو الفنية للمراقبة أو التحكم في مثل هذه الاستثمارات كذلك فان مثل هذه المشاريع تعمق الارتباط بالدول الصناعية وتقيم فيها مصالح اسمية مما يجعل أمر اتخاذ اجراء ردعي ضد الدول النفطية أمرا ممكنا اذا ما دعت الحاجة •

ان الدول المصدرة للنفط لم تتمكن بعد من السيطرة عـلى اقتصادها الوطني وتسيير كافة قطاعاته بنفسها ، فأين لهـا أن تسيطر على شركات صناعيـة ضخمة أو مؤسسات مالية بالغة التعقيد •

---

(١) أنظر مقال :

Pricing Of Oil, The Role Of The Controlling Power
Ali M. Jaidah, Secretary General of Opec.
Opec Roview, ol I. No. 5. June 1977. p. 10.

هذه هي الخطوات التي تتبعها الدول الصناعية فيما تسميه بالتعاون الدولي وفي نفس الوقت تعمل هذه الدول الصناعية وبصورة أدق وجدية أكبر للاستعداد للمواجهة • فهي تعمل على تنظيم علاقاتها فيما بينها قصد تقليل الطلب على النفط أو الحد من زيادته وهي تسعى الى خفض السعر الى حد أدنى يكفي في نفس الوقت ليكون حافزا لايجاد بديل لهذه المادة المهمة • وهي تسعى الى خلق احتياطي ضخم لمجابهة الطوارىء وهي تلجأ أيضا الى التلويح باستعما ل القوة •

ولعل انشاء وكالة الطاقة الدولية يعتبر أهم أداة أقامتها الدول المستهلكة للنفط قصد تحقيق هذا الهدف •

وكالة الطاقة الدولية :

بعد نشوب حرب رمضان وقيام الدول العربية بوقف ضخ النفط على الولايات المتحدة وهولندة وتخفيض انتاجها الاجمالي قامت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية الى مؤتمر واشنطن ١١ ــ ١٣ فبراير ١٩٧٤ لمناقشة قضايا الطاقة • وقد تم الاتفاق على انشاء وكالة دولية للطاقة قصد ايجاد الوسائل المشتركة لتوفير النفط واحداث ضغط هبوطي على الاسعار وتقليل الاعتماد على النفط المستورد ووضع خطة لاقتسام مصادر النفط في حالة حدوث طوارىء وفي نفس الوقت تنمية البرامج والبحوث الرامية الى ايجاد بدائل للنفط وتكوين مخزون ضخم لمواجهة حالات وقف الضخ والتعاون مع شركات النفط العالمية لتحقيق هذه

الاهداف[1] .

وقد نظمت الوكالة بشكل بالغ الدقة اذ قسمت أجهزتها الى مجلس وزاري له حق اصدار القرارات لتنفيذ برامج الوكالة ، وهذا المجلس هو السلطة العليا للوكالة كذلك فهناك لجنة الادارة والتي تفوض من قبل المجلس الوزاري فيما يراه ولديها أربع لجان دائمة هي لجنة الطوارىء ولجنة سوق النفط ولجنة التعاون الطويل المدى ولجنة العلاقات مع الدول المنتجة والمستهلكة الاخرى .

وتتخذ القرارات في الوكالة بالاغلبية وهي ملزمة للجميع وقد وزعت الاصوات بين الدول الاعضاء بطريقة مبتكرة وعملية حيث منحت كل دولة ثلاث أصوات عامة ومجموعة من الاصوات النفطية تعكس في مجموعها الاهمية النسبية لكل عضو في سوق النفط الدولي .

وقد نظم توزيع الاصوات والاغلبية بطريقة لا تجعل بامكان أية دولة بمفردها مهما كانت أهميتها في الصناعة أن تمنع أي

---

(١) بلغ عدد أعضاء الوكالة حتى الآن ثماني عشرة دولة هي : الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وبريطانيا وكندا وبلجيكا والدانمرك وايرلندة وايطاليا ولوكسمبورغ وهولندة والنرويج واسبانيا وسويسرا وتركيا ونيوزلندة والنمسا والسويد .

قرار[١] •

وبالاضافة الى تنظيم الدول الصناعية لصفوفها داخل وكالة الطاقة تسعى هذه الدول الى بث الرعب في الدول المنتجة للنفط اذ يتم الحديث بين الفينة والاخرى حول احتمال اللجوء الى استعمال القوة لتأمين مصادر النفط كما جاء على لسان وزير الخارجية الامريكي الأسبق في عدة مناسبات وكما قام عدد من الخبراء بنشر خطط متكاملة للغزو المحتمل وطرق الاستيلاء على منابع النفط[٢] •

ولقد كانت احدى المشاكل التي يثيرها دارسوا هذا الموضوع هو طريقة الوصول الى حقول البترول سليمة قبل أن تدمرها الدول المنتجة في حالة بداية أية محاولة للاستيلاء عليها بالقوة • ولعل انتاج قنبلة النيوترون الجديدة والتي تفتك بالبشر ولا تؤثر

---

(١) لمزيد من التفصيل حول عمل وكالة الطاقة الدولية أنظر :

Petrotoum Intelligence weekly November 25 th 1974, p. 5.6.

أنظر أيضا الدكتور أحمد قسمت الجداوي ، الملامح القانونية للوكالة الدولية للطاقة · النفط والتعاون العربي ، السنة الاولى ، العدد الاول صيف ٧٥ م ص ٦٨ الى ص ٦٩ ·

(٢) أنظر :

Robert W. Tucker, **The issue of American Internention, Commentary.** Valume 59, Number I. January 1975. p. 21.

أنظر أيضا :

Miles Igmotus, **Seizing Arab Oil, Harper's** March 1975 Val 250 No. 1498. p. 45.

كثيرا على المنشآت ما هو الا تدعيم لقوة الدول الصناعية ان هي رأت أن تسلك مسلك الحرب للسيطرة على النفط •

وبالاضافة الى كل هذا تقوم الدول الصناعية ببناء مخزن ضخم وتفرض على شركات النفط أيضا أن يكون لها مخزون كبير في الدول المستهلكة لمواجهة الطوارىء • ولقد فرضت الآن دول السوق المشتركة على شركات النفط توفير مخزون يعادل استهلاك ٩٠ يوما وفرضت اليابـان على الشركات أن تزيد من المخزون الاحتياطي كل سنة حتى يصل ٩٠ يوما سنة ١٩٨٠ م، أما الولايات المتحدة فقد أنشأت مخازنا مملوكة للحكومة لمجابهة الطوارىء •

وان أردنا أن نقيم مدى نجاح الدول الصناعية في خططها نجد أنها قد حصلت على امدادات النفط التي تحتاجها وزادت من حجم صادراتها الى الدول النفطية ومنذ سنة ١٩٧٤ م نجد أن هنـاك اتجاها هبوطيا في القيمة الفعلية لأسعار النفط رغم حصول بعض الزيادة البسيطة في الاسعار التي لا تتناسب مع الزيادة في أسعار المواد المصنعة في العالم • كما نجد نجاح وكالة الطاقة في الحد من زيادة الطلب وتشجيع المشاريع المؤدية لهذا الغرض والى ايجاد بدائل للنفط •

أما الحوار فلم يؤد الى نتائج ذلك أن أهم مطالب الـدول الصناعية هو أن يكون لها رأي في تسعير النفط وحجم اتتاجه عن طريق اقامة منبر دائم لبحث كافة القضايا المتعلقة بالنفط في حين رأت الدول النامية والدول النفطية أن هناك عشر قضايا رئيسية

يجب دراستها بجانب دراسة موضوع الطاقة[1] •

ان وحدة الدول الصناعية تبدو قوية رغم ما تحاول أن تبديه فرنسا من استقلال قصد الحصول على منافــع اضافية • فهذه الدول علمية في تخطيطها عملية في تنفيذها ولذلك فهي تجني ثمار الوحدة والتماسك ، فنجد أسعار النفط تخفض وتجمد ونجد أسعار المواد المصنعة تزداد ونرى شروط التجارة تسير في صالح الدول الصناعية •

ونجد أيضا أن أموال النفط تعود في صورة استثمارات في مشاريع لا تعني الدول النفطية ولا تفيدها في معظم الاحوال نظير تصدير الاسلحة وأدوات الدمار •

وفي نفس الوقت نجد الدول النفطية تزداد خلافاتها كل يوم ، ولا يقتصر ذلك على خلافات سياسية بين أنظمة الحكم فيها • بل ان منظمة الدول المصدرة للنفط تعاني من ضعف اداري وخلافات مستمرة •

فمن خلاف لم يحل حول القيم النسبية لمختلف خامات الدول

---

(١) هذه المواضيع هي : ١) حماية القوة الشرائية للايرادات التي تحققها الدول النامية من صادراتها • ٢) انشاء برنامج مشترك للسلع وصندوق خاص لهذا الشأن • ٣) الديون • ٤) انتقال الموارد • ٥) فتح المنافذ الى أسواق الدول الصناعية • ٦) تنمية البنية التحتية ولا سيما في الدول الافريقية • ٧) التصنيع • ٨) الاغذية • ٩) انتقال التكنولوجيا • ١٠) القضايا المالية والنقدية الدولية •

الاعضاء الى الفشل في تطبيق برنامج لتحديد الانتاج حتى يمكن التحكم في العرض واجتناب المنافسة ٠

الى قيام بعض الدول المصدرة بزيادة حجم انتاجها وصادراتها واستنزاف مواردها النفطية لحاجتها الحقيقية أو المصطنعة الى الاموال ، الى عجزها عن دمج النفط في اقتصادها الوطني لتدعيم مكانتها الاقتصادية والسياسية ٠

الى قيامها بانشاء بعض الصناعات البتروكيماوية المتشابهة التي ستنافس بعضها البعض ٠

الى اللجوء الى الاستثمار في مشاريع داخلية وخارجية غير اقتصادية أو غير عملية ٠

حاجة الدول المصدرة الى استراتيجية :

وأهم الحقائق التي يجب أن تدركها الدول المنتجة للنفط هي أن الوقت يجري في غير صالحها ولذلك فانه قبل أن يكون الوقت قد تأخر كثيرا عليها أن تتخذ اجراءات عملية لانقاذ موقفها ولعل أهم هذه الاجراءات يجب أن يركز على اصلاح منظمة الدول المصدرة للنفط ٠ ذلك أنه بدون هذه المنظمة فان ما يمكن تحقيقه لهذه الدول لن يكون كثيرا ٠ ولقد استفادت الدول الاعضاء من المنظمة بدون شك في عضويتها عن طريق تبادل المعلومات وخلق الفكر والوعي النفطي لدى المسؤولين ، ثم بالاجراءات التي نجحت المنظمة في اتخاذها ابتداء من تنفيق الاتاوة وحتى قرار كراكاس ٠

ولقد مر الآن ما يزيد على سبعة عشر عاما من حياة هـذه المنظمة وخلال هذه الحقبة الزمنية تعرضت الصناعة الى تغيرات أساسية ولكن المنظمة لم تستطع أن تواكب هذه التغيرات الامر الذي يجعل اصلاح المنظمة أمرا يجب أن يحظى بأسبقية خاصة وذلك قصد تحقيق العمل المشترك للدول الاعضاء وجعل المنظمة أكثر فعالية ولا يمكن أن يتأتى ذلك الا بتغيير النظام الاساسي للمنظمة حتى يمكن اتخاذ القرارات بالاغلبية بدلا من ضرورة الاجماع التي تتطلبها المادة ١١ من النظام الاساسي الحالي •

ولقد قضت هذه المادة على العديد من المشاريع التي كان من الممكن أن تجعل المنظمة أقوى بكثير مما هي عليه الآن مثل برنامج تحديد الانتاج •

ومن المفهوم أنه ليس من السهل أن تقبل الدول الاعضاء في المنظمة تحويل أوبك الى هيئة عليا لها حق اتخاذ القرار النهائي حول حجم الانتاج وما يجب أن تنتجه كل دولـة وتحديد الاسواق والاسعـار • ولكن العمل المشترك يتطلب الثقـة المتبادلة بين الاعضاء ووضع المصلحة العليا للمجموعة فوق كل اعتبار ووكالة الطاقة الدولية مثل ينبغي للأوبك أن تحتذي به طالما أنها ستواجهها يوما ما •

ومن الممكن اصلاح أوبك بحيث تصبح في طريقة تسييرهـا وتنظيمها شبيهة بمنظمة الطاقة الدولية • فمن حيث طريقة اتخاذ القرارات يتم توزيع الاصوات بين الدول الاعضاء بحيث يصبح لكل دولة من الدول الاعضاء عدد متساو من الاصوات العامة

يضاف اليها عدد من « الاصوات النفطية » يتم تحديدها وفقا لحجم الانتاج واحتياطي كل دولة . ويتم التصويت باستعمال الاصوات العامة فقط بالنسبة للمسائل الاجرائية في حين أن الامور ذات الاهمية مثل برنامج تحديد الانتاج وقضايا تحديد الاسعار وتحديد القيم النسبية للخامات واتخاذ الاجراءات الردعية ضد الدول الاعضاء التي تخالف القرارات والتي تعمل ضد مصلحة المنظمة وتعويض الدول التي قد تتعرض لفقدان الدخل أو أية أزمات أخرى نتيجة الاجراءات التي قد تتخذها الدول المستهلكة ضد أحد الاعضاء بسبب دورها في المنظمة . كل هذه الامور يجب أن يتم اتخاذ القرارات فيها بالاغلبية عن طريق استعمال الاصوات العامة والاصوات النفطية .

كذلك فانه بالنسبة للامور التنظيمية الاخرى فان أوبك قد تجد في منظمة الطاقة مثلا يحتذى به اذ يمكن خلق مجموعة من اللجان الدائمة التي تكون مسؤوليتها دراسة الاجراءات التي يجب اتخاذها في حالات الطوارىء والتعاون مع مختلف الدول والعلاقات مع الدول المستوردة والشركات .

وحتى يمكن لمنظمة الأوبك أن تؤدي دورا فعالا فان تعديل نظامها الاساسي يجب أن يكون مصحوبا بتقوية جهازها الاداري الحالي ويجب على جميع الدول الاعضاء تمكين المنظمة من الحصول على خيرة العناصر وذلك حتى تتمكن من اعداد الدراسات الجدية حول أوضاع سوق النفط الدولي وأحوال العرض والطلب وتتمكن من اجراء تنبؤات دقيقة عن مستقبل

الطلب على الطاقة والامكانيات المختلفة للمصادر غير النفطيةومدى منافستها للنفط •

ان الدول المصدرة للنفط أصبحت تدرك أن ايجاد بديل للنفط في المدى القصير أمرا ليس ميسورا لذلك فان عليها أن تسعى للحصول على أعلى قدر ممكن من الريع •

فالخام مصدر طبيعي لا يتجدد، ولقد جعل مهمة تمويل التنمية مهمة سهلة في الدول المصدرة للنفط في حين أنها الشغل الشاغل للدول النامية •

ولذلك ينبغي استغلال هذا المصدر الاستغلال الأمثل • فتحاشي المنافسة بين الاقطار الاعضاء شرط أساسي للمحافظة على القيمة الحقيقية للنفط ولجني أكبر قدر ممكن من الريع • ولا يمكن تحاشي المنافسة الا باحياء برنامج تحديد الانتاج وأن تتحول الى (كارتل) فعال يحدد انتاجه ويقسم أسواقه ويقرر أسعاره وينسق سياساته المؤدية الى كل ذلك •

والواقع أن عملية تحديد الانتاج ليست سهلة فلقد طرحت للنقاش في المنظمة منذ انشائها ، الا أن السؤال الذي كان يعيق الوصول الى اتفاق هو كيفية الوصول الى تحديد كمية ما تنتجه كل دولة • ولعل وضع الدول النفطية الآن أفضل من أي وقت مضى فهي قد تقبل مبدأ تقنين الانتاج أو حتى تخفيضه ذلك أن معظمها تتمتع بفوائض مالية تزيد عن حاجتها مع استثناء كل من أندونيسيا وصغار المنتجين مثل الاكوادور والجابون •

وبالاضافة الى برنامج الانتاج فان على الدول المنتجة أن تسعى الى دمج النفط في اقتصادها الوطني وهذا لن يتأتى بمجرد تأميم النفط أو شراء حصة الشركات ، لكن أهم من ذلك يجب وضعه تحت السلطة المباشرة لهيئات التخطيط في الدول المصدرة حتى يمكن تنسيقه مع قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى •

فهيئات التخطيط في البلاد المصدرة للنفط هي التي يجب أن تقوم بتحديد حجم الانتاج بناء على أوضاع السعر والحاجات للتنمية والتزامات الدولة تجاه منظمة الأوبك •

ان اقامة الصناعة المرتكزة على النفط أمر بالغ الاهمية لكنه يجب أن يكون للاعتبارات الاقتصادية المقام الاول • كذلك فان مثل هذه الصناعات يجب أن تنسق بين الدول المنتجة للنفط حتى لا تؤدي الى التنافس بينها مستقبلا حول أسواق المنتجات •

ان دمج النفط في الاقتصاد الوطني يجب أن يؤدي الى تغيير جذري في التجارة الخارجية للدول المصدرة للنفط بحيث لا يترك لشركات النفط ممارسة التصرف في النفط وتحديد الجهة التي يباع اليها • بل يجب أن يدخل ضمن اتفاقيات التجارة • بحيث أن مجرد ضمان بيع كمية معينة لدولة ما سيجعلها تحصل على مزايا محددة مثل قيام الدول المستوردة للنفط بانشاء صناعات معينة داخل الدول المصدرة وضمان دخول السلع التي تنتجها هذه الصناعات لأسواقها •

ان العلاقة الآن بين الدول المصدرة والدول المستوردة علاقة

استغلال • فالدول الصناعية تريد النفط وتريد أموال النفط وهي الآن تحصل على كليهما • ولكنها تأهباً لما قد يطرأ تستعد أيضا للمجابهة وتتحدث عن التعاون • أما الدول المصدرة للنفط فهي رغم ادراكها لما يجري حولها فيبدو أن كثرة المال قد أنستها العمل على توحيد صفوفها وتنظيم أمورها استعدادا لمواجهة المستقبل حينما ينضب نفطها وتنضب أموالها وهو أمر بالنسبة لبعض الدول المنتجة على الاقل قريب الحدوث •



https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

معهد الانماء العربي
بيروت
ص . ب . ٥٢٠٠/١٤

الهيئة القومية للبحث العلمي
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية
طرابلس
ص . ب ٨٠٠٤